



أثر القراءات في مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: دراسة نظرية تطبيقية

د. نمشة بنت عبد الله الطواله
أستاذ القراءات المساعد
بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

د. شريفة بنت أحمد الحازمي
أستاذ العقيدة المساعد
بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن



أثر القراءات في مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: دراسة نظرية تطبيقية

د. شريفة بنت أحمد الحازمي

د. نمشة بنت عبد الله الطواله

أستاذ العقيدة المساعد

أستاذ القراءات المساعد

بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

ملخص البحث:

هذا البحث يبين عناية أهل السنة والجماعة بالقراءات القرآنية ثبوتاً ودلالة، ويبين أن عنايتهم بالقراءات القرآنية تندرج ضمن العناية بكتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والذي هو حجة الله البالغة على خلقه فقد بين الله لهم فيه كل ما يحتاجونه في الدين ، ومن أعظم ما بينه كتاب الله تعالى أصول الدين ومسائل الاعتقاد ، كذلك يبين هذا البحث أن الأخذ بالقراءات القرآنية الصحيحة وبما تحويه من أحكام ومسائل أمر واجب لا يسع أحد تجاوزه وإن تغاير فيها المعنى فكلها حق ، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها ، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً ، ولذا حرص أهل السنة على تمييزها عن غيرها وبذلوا جهوداً في بيان ما فيها من أسرار وأحكام وفوائد واستنباطات تشهد لما في القرآن أو تفيد معنى جديداً وحكماً عقدياً مغايراً وقد شملت عنايتهم تلك القراءات القرآنية غير المتواترة ، وقد رغبت في هذا البحث أن نسهم في إبراز شيء من تلك الجهود وما أسفرت عنه من ثمرات.



المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَنَ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ قَرِيبًا﴾ [النساء:] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: -].

وبعد.. فقد كانت عناية أهل السنة والجماعة بالقراءات القرآنية ثبوتا ودلالة امتدادا للعناية بكتاب الله تعالى؛ فهو حبل الله المتين وصراطه المستقيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ وهو حجة الله البالغة على خلقه، وقد بين الله لهم فيه كل ما يحتاجونه في الدين، ومن أعظم ما بينه كتاب الله تعالى أصول الدين ومسائل الاعتقاد، وقد كان بيانه لها أعظم بيان وأحسنه وأكملها؛ وكذلك الشأن مع القراءات القرآنية الصحيحة؛ إذ الأخذ بها وبما تحويه من بيان وأحكام ومسائل أمر واجب لا يسع أحد تجاوزه وإن تغاير فيها المعنى فكلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا، ولذا حرص أهل السنة على تمييزها عن غيرها، وبذلوا جهودا في بيان ما فيها من أسرار وأحكام وفوائد واستنباطات تشهد لما في القرآن أو تفيد معنى جديدا وحكما عقديا مغايرا، وقد شملت عنايتهم تلك القراءات القرآنية غير المتواترة؛ وقد رغبتنا في هذا البحث أن نسهم في إبراز شيء من تلك الجهود وما أسفرت عنه من ثمرات، ووسمنا هذا البحث بـ "أثر القراءات القرآنية في إثبات مسائل العقيدة عند أهل السنة والجماعة".

أهمية البحث:

- ١- بيان موقف أهل السنة والجماعة من القراءات المتواترة، والقراءات الشاذة.
- ٢- إبراز شيء من جهود أهل السنة في توضيح القراءات القرآنية وتوجيهها.
- ٣- إظهار أثر القراءات في مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة.

الدراسات السابقة:

١-القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية للدكتور محمد حبش، وقد ذكر بعض الأحكام العقدية المتعلقة بالقراءات المتواترة.

٢-أثر القراءات القرآنية في المسائل العقدية للدكتور سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني

٣-أثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الفقهية والعقدية للدكتور فهد بن مبارك بن عبد الله الوهبي

٤-الإعجاز العقدي في القراءات القرآنية للدكتور أحمد بن علي بن عبد الله السديس.

والأبحاث الثلاثة الأخيرة أوراق عمل تقدم بها الباحثون في الملتقى الدولي الثاني للقراءات القرآنية والإعجاز بجامعة شعيب الدكالي بالمغرب، ولم نتمكن من الإطلاع عليها.

وقد احتوى هذا البحث على تمهيد ومبحثين وخاتمة متبوعة بفهرس للمراجع. أما التمهيد فهو في التعريف بأهل السنة والجماعة بإيجاز، والتعريف بالقراءات القرآنية والفرق بين القراءات والقرآن.

وأما **المبحث الأول** فعن القراءات المتواترة وفيه قسمان:

الأول: القسم النظري وهو في التعريف بالقراءات المتواترة وشروطها.

والثاني: تطبيقات على القراءات المتواترة التي لها علاقة بمسائل الاعتقاد.

وأما **المبحث الثاني** فعن القراءات الشاذة ، وفيه قسمان:

الأول: القسم النظري وهو في التعريف بالقراءات الشاذة وحكم الاحتجاج بها

والثاني: تطبيقات على القراءات الشاذة التي لها علاقة بمسائل الاعتقاد.

نسأل الله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وبالله التوفيق.

التمهيد:

أولاً: المقصود بأهل السنة والجماعة:

السنة في اللغة: هي السيرة والطريقة سواء أكانت حسنة أم سيئة، محمودة أم مذمومة، ومنه قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٧] (١).

أما في الاصطلاح فيختلف مفهوم السنة تبعاً لاختلاف المصطلحين في كل علم من علوم الشريعة الإسلامية

والسنة إذا أطلقت في باب العقائد يقصد بها: الطريقة التي كان عليها رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال ومن سار على نهجهم. قال ابن رجب: "وأما السنة الكاملة فهي الطريق السالمة من الشبهات والشبهات... ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم السنة عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات خاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر وفضائل الصحابة، وصنفوا في هذا العلم باسم السنة، لأن خطره عظيم والمخالف فيه على شفا هلك" (٢) أ.هـ.

والجماعة في اللغة: مأخوذة من الاجتماع، وهو ضد التفرق، يقال: جمع الشيء المتفرق فاجتمع، إذا تضام واتحد. (٣)

قال ابن تيمية: "الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين" (٤) أ.هـ.

أما في الاصطلاح: فتعددت أقوال العلماء في تحديد معنى الجماعة في الاصطلاح، "وحاصلها: أن الجماعة ترجع إلى أمرين:

أحدهما: أن الجماعة هم الذين اجتمعوا على أمير على مقتضى الشرع، فيجب لزوم هذه الجماعة، ويحرم الخروج عليها وعلى أميرها.

الثاني: أن الجماعة ما عليه أهل السنة من الاتباع وترك الابتداع، وهو المذهب الحق

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس: (١٠٣/٢) مادة: (س.ن.هـ.)

(٢) كشف الكربة في وصف أهل الغربة لابن رجب الحنبلي: ص ١١-١٢.

(٣) مقاييس اللغة: (٤٨٠/١) مادة: (ج.م.ع.)

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١٥٧/٣).

الواجب اتباعه، والسير على منهاجه، وهذا معنى تفسير الجماعة بالصحابة، أو أهل العلم والحديث، أو الإجماع، أو السواد الأعظم، فهي كلها ترجع إلى معنى واحد: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فيجب الاتباع حينئذ ولو كان المتمسك بهذا قليلاً^{١٨}.
والمقصود بـ (أهل السنة والجماعة): أصحاب السنة الذين لزموها باعتقادهم ولزموها في أقوالهم وأعمالهم.

وأما إطلاق لفظ أهل السنة، فالأصل أن يراد به من لازم السنة، فهم أهل اتباع النبي -عليهم السلام- في الأقوال والأفعال، والتقريرات، الذين لا يقدمون شيئاً من العقول على سنة النبي ﷺ، سواء في الأخبار أو في الأحكام أو في السلوك والأخلاق.
وقد يطلق ويراد به من خالف الشيعة الاثني عشرية والرافضة، فيدخل في أهل السنة من عندهم نوع احتجاج بالحديث، كالأشاعرة والماتريدية، وكل من خالف الرافضة، ويخرج الرافضة والشيعة والخوارج والمعتزلة ونحو ذلك^٢.

ثانياً: الفرق بين القراءات والقرآن:

القرآن في اللغة: مصدر مرادف للقراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾^{١٩}
فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ^{٢٠}. وقيل: مشتق من قرأ بمعنى تلا، وقيل: مشتق من قرأ بمعنى جمع، ومنه قرأ الماء في الحوض إذا جمعه^٢.
وفي الاصطلاح: هو كلام الله تعالى لفظاً ومعنى، المنزل على محمد رسول الله ﷺ، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس^٤.
أما القراءات، فهي جمع قراءة، والمراد بها في الاصطلاح: كيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزواً لنقله^٥.

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن المحمود: (١/٣١).

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية لمحمد العثيمين ١/٥٢-٥٤، مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز: (٣/٧٤)، مفهوم أهل السنة والجماعة لناصر العقل ٧٧-٧٨، منهج الأشاعرة في العقيدة للحوالي: ١٥-١٦.

(٣) انظر: مقاييس اللغة: (٥/٨٠) مادة: (ق-رى).

(٤) انظر: رسالة في القرآن وكلام الله للموفق ابن قدامة: ص ٣٠ وما بعدها، شرح الطحاوية لابن أبي العز: ص ١٧٢-١٩٩، عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني: ص ١٦٦، معجم علوم القرآن / إبراهيم الجرمي ٢١٤.

٥ انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١/٦٥)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (١/٢٧٠).

وقد اختلف العلماء في مسألة التفريق بين القرآن والقراءات على ثلاثة أقوال:
القول الأول: أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. وممن قال بهذا القول مكي بن أبي طالب؛ والزركشي والقسطلاني؛ والبنا الدمياني^(١).

قال الزركشي: "للقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ؛ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف، وتثقيل غيرهما".^(٢) أهـ.

القول الثاني: أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد. وأشهر من صرح بهذا القول محمد سالم محيسن، حيث يقول: "وأرى أن كلام القرآن والقراءات، حقيقتان بمعنى واحد، يتضح ذلك بجلاء من خلال تعريف كل منهما، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات".^(٣) أهـ.

القول الثالث: التوفيق بين القولين السابقين، فبين القرآن والقراءات تداخل واختلاف، وإن اختلف القائلون بهذا القول في توضيح ذلك، وممن ذهب إلى ذلك شعبان محمد إسماعيل، ومحمد عمر بازمول، وصبري الأشوح وغيرهم. يقول شعبان إسماعيل: "إن القرآن والقراءات ليس بينهما تغاير تام، ولا اتحاد تام، بل بينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل، فالقراءات هي اختلاف القراء في بعض القرآن، بينما القرآن يشمل مواطن الاختلاف وغيرها، فبينهما عموم وخصوص".^(٤) أهـ. ويقول محمد بازمول: "القرآن والقراءات حقيقتان متداخلتان متوافقتان بالنظر إلى القراءات المقبولة. وحقيقتان متغايرتان بالنظر إلى القسم المردود من القراءات. ويتوقف في نوع العلاقة بين القرآن والقراءات بالنظر إلى القراءات المتوقف فيها".^(٥) أهـ.

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي: ص ٧ وما بعدها، والبرهان: (٣١٨/١)، ولطائف الإشارات للقسطلاني: (١٧١/١)، وإتحاف فضاء البشر للبنا: ص ٥.

(٢) البرهان: (٣١٨/١).

(٣) في رحاب القرآن الكريم لمحمد سالم محيسن: (٢٠٩/١).

(٤) القراءات وأحكامها ومصادرها لشعبان إسماعيل: ص ٢١. وانظر: إعجاز القراءات القرآنية، للأستاذ صبري الأشوح: ص ١٨.

(٥) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام لبازمول: (١٧٣/١) بتصرف..

ولعل هذا القول هو الراجح، خصوصاً أن الزركشي قال -بعد ذكره أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان-: "ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات؛ إذ لا بد أن يكون الارتباط وثيقاً، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا ظل موجوداً بينهما؛ بمعنى أن كلا منهما شيء يختلف عن الآخر؛ لا يقوي التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئاً واحداً، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح بين".^{١٨}هـ

* * *

المبحث الأول

القراءات المتواترة

وفيه قسمان:

- الأول: القسم النظري: التعريف بالقراءات المتواترة وشروطها.
- الثاني: تطبيقات على القراءات المتواترة التي لها علاقة بمسائل الاعتقاد.

أولاً: القسم النظري

التعريف بالقراءات المتواترة وشروطها قبولها

القراءة المتواترة اصطلاحاً: هي كل قراءة نقلها جمع عن جمع. لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهى الإسناد، وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا^١.

فقد شرط العلماء للقراءات المتواترة المقبولة ثلاثة شروط هي:

الأول: تواتر سندها إلى رسول الله ﷺ.

الثاني: موافقة رسم المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

الثالث: موافقة اللغة العربية، ولو بوجه^٢.

قال إبراهيم الدوسري: "شروط قبول القراءات التي اعتمدها أهل السنة والجماعة كانت أصولها منذ زمن الرسول ﷺ، واكتملت بالتحديد بعد العرضة الأخيرة، حيث لا تجوز القراءة إلا بما أقرأ به الرسول ﷺ من أوجه القراءات واتصل به. ووافق ما رسم عليه المصحف على مقتضى العرضة الأخيرة، ووافق لغة القرآن، فلا جرم أن تلك الأركان مستقاة مما تواتر نقله عن الرسول ﷺ على هذا النحو. وما كان لهذه الشروط أن يركز عليها أهل السنة والجماعة لولا اعتمادها على نصوص الشريعة وأصولها، ولا سيما أن الأمر يختص بالقرآن الكريم، فما خالف هذه الشروط من أوجه القراءات فهو منسوخ أو باطل أو شاذ، ولا يمكن اعتقاد ذلك والحكم به إلا بدليل من القرآن والسنة، إذ لا نسخ

(١) منجد المقرئين لابن الجزري: ص ١٨، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢٦١/١).

(٢) انظر: الإبانة: ص ٤٨، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري: (٩/١)، ولطائف الإشارات في فنون القراءات للقسطلاني: (٦٧/١).

بعد انقطاع الوحي، وما نُسخ بالإجماع^١، فالإجماع يدل على ناسخ قد سبق في نزول الوحي من كتاب أو سنة، وما يقال في النسخ يقال فيما شابهه من الأحكام المذكورة آنفاً؛ القاضية ببطلان ما خرج عن تلك الأصول، ولهذا قال العلماء: "القراءة سنة"، قال إسماعيل القاضي^٢؛ في معنى ذلك: "أحسبه يعني هذه القراءة التي جمعت في المصحف." وقد عمل القراء بهذا الميزان إقراء وتأليفاً في الحكم على القراءات، كما جاءت الإشارة إليه في أوائل مصنفاتهم^٣ أ.هـ.

وشرط التواتر شرطاً أساسياً لا تقوم صحة القراءة إلا عليه، وشرط موافقة رسم المصاحف العثمانية تبع لشرط التواتر، ولذا أرسل عثمان رضي الله عنه مع كل نسخة نسخها من المصاحف قارئ يقرئ أهل مصر الذي أرسلت إليه.

وأما شرط موافقة اللغة العربية فهو شرط صوري، ولذا فإن أهل السنة يعلنون عند ثبوت القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم قبولها وإن خالفت قواعد النحاة، بل لا يفاضلون بين القراءتين مفاضلة تسقط أحدهما^٤.

والذي وصل إلينا متواتراً من القراءات هي القراءات العشر. قال ابن الجزري: "الذي وصل إلينا اليوم متواتراً وصحيحاً مقطوعاً به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز".^٥ أ.هـ.

(١) اختلف العلماء في مسألة جواز النسخ بالإجماع، واتجه محققوهم إلى منع نسخ القرآن بالإجماع على فرض حصوله. انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي بن أبي طالب: ص ٧٠، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: (٥/ ٢٨٥)، والنسخ في القرآن امصطفى زيد: (٢/ ٨٣٨).

(٢) هو: إسماعيل بن إسحاق بن حماد القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ثقة مشهور كبير، ولد سنة (١٩٩هـ)، وروى القراءة عن قالون، توفي سنة (٢٨٢هـ). انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (١٦٢/١)

(٣) المنهاج في الحكم على القراءات للدوسري: ص ٥.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري: (٢٣/ ٥٣)، شرح العقيدة الطحاوية ٤٢٨.

(٥) منجد المقرئين: ص ٢٣، وانظر: النشر: (١/ ٤٣). وحكى الإجماع على ذلك البنا في إتحاف فضلاء البشر: ص ٦، ونقل ذلك عن النووي. انظر: القراءات الشاذة لعبد الفتاح القاضي: ص ٩.

وقال السفاريني: "والتواتر يكون في القرآن كالقراءات السبع، واختلف في الثلاث الباقية، هل هي متواترة أو لا؟ والحق أنها متواترة." (١٨) هـ.

"ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء، فقد تتواتر القراءة عند قومٍ دون قومٍ، فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره، لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته؛ لثبوت شرط صحتها عنده، وإن كان هولم يقرأ بها؛ لفقد الشرط عنده." (٢٠)

فهذه القراءات المتواترة مما يقطع بأنها من القرآن المنزل. قال ابن قتيبة: "وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسوله -عليهم السلام-، وذلك أنه كان يُعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن." (٢١) هـ. فيجب الإيمان بهذه القراءات والعمل بها، واختلافها بمنزلة تعدد الآي. ولا يجوز ردها أو إنكارها، ومن جحد حرفاً منها عالماً بتواتره كفر. قال ابن تيمية: "فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض." (٢٢) هـ؛

القسم التطبيقي

الموضع الأول: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٩٨)

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ فقرأ نافع وأبو جعفر (وَجِبْرِيلَ) بكسر الجيم والراء من غير همزة (وَمِيكَالَ) بالهمزة من غير ياء بعدها، وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم ويعقوب (وَجِبْرِيلَ) بكسر الجيم والراء من غير همزة

-
- (١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية لمحمد السفاريني: ص ٩٦، ومختصر شرح الروضة للطوفي: (٢١/٢).
- (٢) غيث النفع للصفاسي: ص ١٨.
- (٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ص ٣١.
- (٤) مجموع الفتاوى: (٣٩١/١٣)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢٣١/٥)، والإبانة: ص ٥٧، والنشر: (٩/١).

(وَمِيكَالَ) بغير همز وياء بعدها، وقرأ ابن كثير (وَجَبْرِئِلَ) بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزة و (مِيكَائِيلَ) بالهمزة بعدها ياء مدية، ولقنبل عن ابن كثير وجه آخر بترك الياء (وَمِيكَائِيلَ)، وقرأ شعبة عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف (وَجَبْرِئِلَ) بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة بعدها ياء مدية (وَمِيكَائِيلَ) بهمزة بعدها ياء مدية، ولشعبة وجه ثانٍ بترك الياء (وَجَبْرِئِلَ)، وقرأ ابن عامر (وَجَبْرِئِلَ) بكسر الجيم كقراءة نافع (وميكائيل) بالياء مع المد والهمزة كقراءة حمزة^(١).

وهذه القراءات كلها لغات في (جبريل) و (ميكال) نزل بها القرآن. قال الماوردي: "جبريل وميكائيل فهما اسمان، أحدهما عبد الله والآخر عبيد الله، لأن (إيل) هو الله و (جبر) هو عبد، و (ميكال) هو عبيد، فكان جبريل عبد الله، وميكائيل عبيد الله، وهذا قول ابن عباس، وليس له من المفسرين مخالف".^(٢) أه. وتفيد هذه القراءات جواز تسمية جبريل -عليهم السلام- بـ (جَبْرِيلَ، وجَبْرِيلَ، وجَبْرِئِيلَ، وجَبْرِئِلَ)، وجواز تسمية ميكال بـ (مِيكَالَ، وميكائِلَ، وميكائِيلَ)، لأن تسمية الملائكة توقيفية لا مجال للرأي فيها، واختلف العلماء في هذه الأسماء هل هي أعجمية، أم أنها معربة؟، ومنعها من الصرف يدل على عجمتها. قال أبو حيان: "جبريل: اسم ملك وعلم له، وهو الذي نزل بالقرآن على رسول الله ﷺ وهو اسم أعجمي ممنوع الصرف، للعلمية والعجمة، وأبعد من ذهب إلى أنه مشتق من جبروت الله، ومن ذهب إلى أنه مركب تركيب الإضافة، ومعنى جبر: عبد، وإيل: اسم من أسماء الله، لأن الأعجمي لا يدخله الاشتقاق العربي، ولأنه لو كان مركبا تركيب الإضافة لكان مصروفا".^(٣) أه.

وجبريل وميكائيل ملكان من الملائكة الكرام، الذين هم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينهم وبينه وقد خصهما الله بالذكر هنا، وعطفهما على الملائكة، مع أنهما من جنسهم؛ لشرفهما، فهو من قبيل عطف الخاص على العام^(٤). وخصصا بالذكر في

(١) انظر: النشر: (٢١٩/٢)، والإتحاف: ص ١٨٨.

(٢) النكت والعيون للماوردي: (٢٧/١)

(٣) البحر المحيط: (١٠١/١) وانظر: الكشف: (٢٥٥/١)، والمختار: (٦٥/١)، والموضح: (٢٩١/١)، والجامع

لأحكام القرآن: (٤٣/٢)

٤ انظر: شرح العقيدة الطحاوية ٤٨٤ .

هذه الآية أيضاً، لأن اليهود زعموا أن جبرائيل عدوهم، وميكائيل، وليهم، فأخبر سبحانه أن من عادى واحداً منهما فقد عادى الآخر، وعادى الله أيضاً.^(١)

فجبريل -عليهم السلام- موكل بالوحي وحياة القلوب، وميكائيل -عليهم السلام- موكل بالمطر والرزق وحياة الأبدان؛ كما أن إسرافيل -عليهم السلام- موكل بالنفخ في الصور لبعث الأرواح يوم القيامة. ولهذا قال العلماء أن جبريل وميكائيل وإسرافيل هم أفضل الملائكة.^(٢) وقد جاء في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان إذا قام من الليل يقول: "اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم".^(٣)

الموضع الثاني: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ

وَقُصِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ فقرأ أبو جعفر بجر لفظ (الْمَلَائِكَةُ)، وقرأ الباقر بالرفع (الْمَلَائِكَةُ)^(٤).

فقراءة الرفع على عطف (الملائكة) على اسم الله تبارك وتعالى، وتقدير الكلام: "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلال من الغمام".

(١) انظر: تفسير ابن كثير: (١٣٠/١)، شرح العقيدة الطحاوية ٤٠٨، عالم الملائكة للأشقر ٤٣.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٠٨، ٤٣١، شرح العقيدة الواسطية لمحمد العثيمين: (١/٦٠)، ومعارج القبول للحكمي: (٦٥٨ - ٦٦٠)، وعالم الملائكة: ص ٤٣، ٨٨.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٧٠)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، والترمذي في جامعه برقم (٣٤٢٠) كتاب الدعوات، والنسائي في سننه برقم (١٦٢٥) كتاب قيام الليل وتطوع النهار، وابن ماجه في سننه برقم (١٣٥٧) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، وأحمد في مسنده: (١٥٦/٦).

(٤) انظر: النشر: (٢١/٢)، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر للبنا: ص ٢٠٢.

وقراءة الجر عطف (الملائكة) على (ظلل)، وتقدير الكلام: "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، ويأتيهم في الملائكة"، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالسَّعَابِ وَيَزُلُّ زُلُومًا فَوْشًا عَلَى غَمَامٍ مُّسْتَبْشِرِينَ﴾ [الفرقان: ٢٥].

فهذه الآية فيها إثبات إتيان الله تعالى، لفصل القضاء، كما يشاء ربنا تبارك وتعالى، وكما يليق بجلاله، لأنه قال بعد ذكره الإتيان: ﴿وَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ ولأن كل فعل أضافه الله إليه فهو له نفسه، وظاهر هذه الآية، يأتيهم الله نفسه، ولا يعدل عن هذا الظاهر إلا بدليل صحيح.^(١)

واختلف السلف في تأويل الآية على قراءة رفع (الملائكة) على أقوال: الأول: إن قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ من صلة الملائكة، فالملائكة تأتي في ظلل من الغمام، والله تعالى يأتي فيما يشاء، ففرق بين إتيانه سبحانه وإتيان الملائكة. الثاني: إن قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ من صلة فعل الرب عز وجل فالله سبحانه يأتيهم في ظلل من الغمام والملائكة، يعني: "وتأتي الملائكة".^(٢)

وتكون (في) في قوله تعالى: ﴿فِي ظُلُلٍ﴾ بمعنى (مع)، والمعنى هنا أن الرب سبحانه يأتي مصاحباً لهذه الظلل، وإنما أخرجت هنا عن الأصل الذي هو الظرفية، لأنها لو كانت هنا للظرفية، للزم أن تكون الظلل محيطة بالله عز وجل، والله أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، فهو أعلى من كل شيء، وأعظم من كل شيء، فلا يكون نزوله وإتيانه بحيث تكون المخلوقات تحيط به أو تكون أعظم منه وأكبر، هذا ممتنع.^(٣) قال البغوي: "(وَالْمَلَائِكَةُ) قرأ أبو جعفر بالخفض عطفاً على (الغمام) تقديره: مع الملائكة"، تقول العرب: أقبل الأمير في العسكر أي مع العسكر. وقرأ الباقر بالرفع على معنى: "إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام"، والأولى في هذه الآية وما

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ٩٦-٩٧، وتفسير القرآن الكريم لمحمد العثيمين: (١٢/٢).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٦٧/١ د).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٤٢٢/١٦)، وتفسير القرآن الكريم: (١٢/٢).

شاكلها أن يؤمن الإنسان بظواهرها، ويكل علمها إلى الله تعالى ويعتقد أن الله عز اسمه منزله عن سمات الحدث^٢، على ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة^٣ أهـ.

والغمام سحاب أبيض رقيق، يسبق نزول الرب ﷺ للفصل بين العباد يوم القيامة، ويكون مقدمة بين يدي مجيئه سبحانه، وهو ليس كسحاب الدنيا، إذ المسميات في الآخرة وإن شاركت المسميات في الدنيا في الاسم، إلا أن حقائقها تختلف، ولهذا لا تقاس أمور الآخرة وحقائقها على أمور الدنيا وحقائقها، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ وَمُنْزِلُ الْمَلَكِكَةِ تَنْزِيلًا ۝١٥﴾ [الفرقان: ٢٥]، فتشقق السماء بالغمام هنا هو مقدمة ذلك النزول ومقدمة لمجيء الرحمن للفصل بين العباد،^(٤) كما بينت ذلك السنة^٥ وهو ما دل عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَفُصِي الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ۝٦﴾

وإتيان الله تعالى يوم القيامة لفصل القضاء إتيان حقيقي يليق بجلاله وعظمته، ولا تُعلم كيفيته، كما أنه لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ولا يشابه أو يماثل مجيء المخلوق بحال. قال ابن تيمية: "أما كون إتيانه ومجيئه ونزوله ليس مثل إتيان المخلوق ومجيئه ونزوله، فهذا أمر ضروري متفق عليه بين علماء السنة ومن له عقل، فإن الصفات

(١) أي: العلم بالكيفية.

(٢) أي عن صفات المخلوق الناقصة، فقد يشترك الخالق والمخلوق في اسم الصفة وذلك لا يستلزم الاشتراك في المسمى فصفات الخالق صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه وصفات المخلوق يلحقها النقص والفرق بينهما كالفرق بين الخالق والمخلوق.

(٣) معالم التنزيل للبغوي: (١٤٨/١)، وانظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: (٢٦١/٤)، وتفسير القرآن: (٢٤٨/١)، ومجموع الفتاوى: (٤٢٢/١٦)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ١٩٢، وتفسير القرآن الكريم: (١٢/٣).

(٤) انظر: شرح العقيدة الواسطية: (٢٧٤-٢٧٦)، (١٢٤/٢)، وتفسير القرآن الكريم: (١٢/٣).

(٥) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: (٣٧٥/١٣)، والمنهاج شرح مسلم بن الحجاج للنووي: (٧٦/١٨).

(٦) انظر: شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢٧٨-٢٧٩، تفسير القرآن الكريم ١٢/٣.

والأفعال تتبع الذات المتصفة الفاعلة ؛ فإذا كانت ذاته مباينة لسائر الذوات، ليست مثلها ؛
لزم ضرورة أن تكون صفاته مباينة لسائر الصفات ؛ ليست مثلها^(١). أ.هـ.

الموضع الثالث: ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ
وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ
الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَكُتُبِهِ ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر
الكاف وفتح التاء وألف بعدها (وَكَتَابِهِ) على الإفراد، وقرأ الباقر بن بضم الكاف والتاء
وحذف الألف (وَكَتُبِهِ) على الجمع^(٢).

فقراءة الجمع (وَكَتُبِهِ) تدل وجوب الإيمان بكل الكتب السماوية السابقة، وعلى أن
أصلها كلها من عند الله تعالى ؛ ولذا أضافها إليه.

وأما قراءة الإفراد (وَكَتَابِهِ) ففيها زيادة تخصيص بالقرآن الكريم، لأنه خاتم الكتب
السابقة، وهو ناسخ لها ؛ فلا يكون الإنسان مؤمناً حتى يؤمن بهذا الكتاب، ويجوز أن يراد
به اسم الجنس، فمعناها معنى الجمع^(٣).

ودلت القراءتان بمجموعهما على لزوم الإيمان بجميع الكتب السماوية، وذلك
بالتصديق الجازم بها، وبأنها كلام الله، وأن الله سبحانه تكلم بها حقيقة والإيمان
بالكتب السابقة إجمالاً، ويكون بالإقرار بها بالقلب واللسان، أما الإيمان بالقرآن، فإنه
إيمان مفصل، يكون بالإقرار به بالقلب واللسان، واتباع ما جاء فيه، وتحكيمه في كل
كبيرة وصغيرة، والإيمان بأنه كلام الله ؛ منزل ؛ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود^(٤).

(١) مجموع الفتاوى: (٤٢٢/١٦)، وانظر: شرح العقيدة الواسطية: (١/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٢) انظر: النشر: (٢٣٧/٢)، والإتحاف: ص ٢١٤.

(٣) انظر: علل القراءات: (١٠٢/١)، والكشف: (٢٢٣/١)، وشرح الهداية: (٢١٣/١)، والمختار: (١٣٢/١)،
والموضح: (٣٥٥/١).

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٧٢، ٤٢٥، ٤٣١، وشرح العقيدة الواسطية: (١/ ٢٧٧)، ورسالة في القرآن
وكلام الله: ص ٣٠ وما بعدها، ومعارج القبول: (٢/ ٦٧٢)، والإيمان بالقرآن لعاكش: ص ١٦-١٧،
٤٥، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان: ص ١٧٤-١٧٥.

والإيمان ببعض الكتب والكفر ببعض الآخر كفر بالجميع^١. قال الطبري: "واختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿وَكُتِبَ﴾؛ فقرأ ذلك عامة قراءة المدينة وبعض قراءة أهل العراق (وكتبه) على وجه جمع "الكتاب" على معنى: والمؤمنون كل آمن بالله، وملائكته، وجميع كتبه التي أنزلها على أنبيائه ورسله، وقرأ ذلك جماعة من قراءة أهل الكوفة (وكتابه)، بمعنى: والمؤمنون كل آمن بالله، وملائكته، وبالقرآن الذي أنزله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم".^(٢) أهـ.

• الموضوع الرابع: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ آبَاءًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩ - ٨٠]

القراءات الواردة بالآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ فقرأ ابن عامر وعاصم وحمره ويعقوب وخلف بالنصب (وَلَا يَأْمُرُكُمْ)، وقرأ الباقر بالرفع (وَلَا يَأْمُرُكُمْ)^(٣).
قراءة الرفع "ولا يَأْمُرُكُمْ" على الاستثنا والقطع، وفي الفاعل وجهان:
الأول: أن الفاعل ضمير مستكن في "يَأْمُر" عائد على الله، والمعنى: ما كان لبشر أن يقول للناس كونوا عباداً لي، ثم استأنف الكلام فقال: ولا يَأْمُرُهم سبحانه أن يتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

الثاني: أن الفاعل ضمير مستكن عائد على (بشر) الموصوف بما تقدم، واختلف المفسرون في المراد به، هل هو النبي محمد ﷺ، أو عيسى -عليهم السلام-، أو الأنبياء -عليهم السلام-، أو هو عام لجميع البشر؟ والمعنى: "لا يقع من بشر موصوف بالوصف المتقدم أن يجعل نفسه رباً فيعبد، ولا يَأْمُرُ أيضاً أن تُعبد الملائكة والنبيين أرباباً من دون

(١) انظر: الإيمان بالقرآن: ص ٣٧-٣٩، ونواقض الإيمان القولية والعملية لعبد العزيز العبد اللطيف: ص ١٩٨، ٢٠١-٢٠٧.

(٢) جامع البيان: (١٢٤/٦)، وحجة القراءات: ص ١٥٢.

(٣) انظر: النشر: (٢٤٠/٢)، والإتحاف: ص ٢٢٦.

الله تعالى". قال ابن كثير: "أي: ما ينبغي لبشر آتاه الله الكتاب والحكم والنبوة أن يقول للناس: اعبدوني من دون الله. أي: مع الله، فإذا كان هذا لا يصلح لربي ولا لمرسل، فلأن لا يصلح لأحد من الناس غيرهم بطريق الأولى والأخرى". أ.هـ.^(١)

أما قراءة النصب (وَلَا يَأْمُرُكُمْ)، فعطف على ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ ويجوز أن تكون (لا) مزيدة لتأكيد النفي الذي في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾ والمعنى "لا ينبغي لبشر أوتي الكتاب أن يأمركم أن تتخذوا". وهي أبلغ في النهي؛ لأنها طلب في صورة النهي؛ والقراءة الأولى خبر في صورة النهي.

ويجوز أن تكون (لا) غير مزيدة، والمعنى أن رسول الله ﷺ كان منهي عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزيز والمسيح عليهما السلام، فقالوا له: أنتخذك رباً، فقليل لهم؛ ما كان لبشر أن يستنبئ الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء.^(٢)

والآية فيها ردّ على النصارى الذين زعموا أن عيسى -عليهم السلام- أمرهم بعبادته من دون الله تعالى، ولذا دلت القراءتان على أن التوحيد وإخلاص العبادة لله وحده هو أصل دعوة الرسل، وعلى أن الله سبحانه وتعالى لا يأمر ولا يرضى أن يعبد من دونه أحد، أو ينسب إليه شيء مما يختص به سبحانه وتعالى من الخلق أو الملك أو الرزق أو التدبير؛ لا ملك مقرب؛ ولا نبي مرسل. وأن جميع الرسل بعثوا يدعون الناس إلى توحيد الله جلّ وعلا، ومن زعم غير ذلك فهو كاذب.^(٣)

(١) تفسير ابن كثير: (٣٧٧/١). وانظر: معالم التنزيل: (٦١/٢)، وروح المعاني للألوسي: (٢٠٨/٢)، واللباب: (٣٥١/٥).

(٢) انظر: علل القراءات للأزهري: (١٢١/١)، وجامع البيان: (٥٤٧/٦)، وحجة القراءات لابن زنجلة: ص ١٦٨، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار لابن إدريس: (١٦٣/١).

(٣) انظر: الكشف: (٣٥١/١)، والموضح: (٣٧٦/١)، والبحر المحيط: (٥٠٧/٢)، التحرير والتنوير: (٢٩٦/٢)، فتح القدير: (٢٢٨/١)، الجواب الصحيح لابن تيمية ٢/ ٢٧٩، شرح العقيدة الطحاوية ٢١، معارج القبول ٢/ ٦٧٧، الرسائل للأشقر ٧٧.

• الموضوع الخامس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الْنَّبِيِّينَ لَمَّا أَعْتَبْتُمْ مِنْ حَقِّبٍ وَجَعَلْنَاهُمْ ثَمَرًا جَاءَ كُمْ رَسُولٌ مَثْبُوتٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران: ٨١]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ﴾ فقرأ حمزة (لِمْا) بكسر اللام، وقرأ الباقون بفتح اللام (لَمَّا).^(١)

واختلف القراء أيضا في قراءة قوله تعالى: ﴿مِثْقَ النَّبْتِ﴾ ﴿١﴾ فقرأ أبي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما (مِثْقَ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ)، وقرأ جمهور القراء (مِثْقَ النَّبْتِ) ﴿٢﴾.

فعلَى قراءة حمزة تكون اللام في قوله: (لِمَا) لام التعليل متعلقة بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ و(ما) مصدرية، أي: أخذ الله ميثاق النبيين لأجل الذي آتاهم من الكتاب والحكمة. ويجوز أن تتعلق اللام ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ أي: لأجل إيتائي إياكم الكتاب والحكمة، ثم لمجيء رسول مصدق لتؤمنن به.

فالله سبحانه أخذ ميثاق جميع الأنبياء من أجل الذي آتاهم من كتاب وحكمة، فهم أصحاب شرائع، ثم إن جاءهم رسول ليؤمنن به، للذي عندهم من ذكره في التوراة وغيرها من الكتب السابقة.

وعلى قراءة فتح اللام (لَمَّا) تكون اللام موطئة للقسم، لأن أخذ الميثاق في معنى اليمين، و(ما) موصولة مبتدأ و ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ صلتها، و اللام في ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ ﴿مِيثَاقَ﴾

الْأَنْبِيَاءِ﴾ فقرأ أبي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما (مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ)، وقرأ جمهور القراء (مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ)^(٣).

(١) انظر: النشر: (٢٤١/٢)، والإتحاف: ص٢٢٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: (٥٣٢/٢) وقراءة أبي شاذة لمخالفتها رسم المصحف. وذكرنا قراءة أبي شاذة هنا، لا تباطها معنى، بالمتواترة.

(٣) انظر: البحر المحيط: (٥٣٢/٢) وقراءة أبي ﷺ شاذة لمخالفتها رسم المصحف. وذكرنا قراءة أبي ﷺ الشاذة هنا، لا ريباً في أنها متواترة.

فعلى قراءة حمزة تكون اللام في قوله: (لَمَّا) لام التعليل متعلقة بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾ (ما) مصدرية، أي: أخذ الله ميثاق النبيين لأجل الذي آتاهم من الكتاب والحكمة. ويجوز أن تتعلق اللام ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ أي: لأجل إيتائي إياكم الكتاب والحكمة، ثم لمجيء رسول مصدق لتؤمنن به.

فالله سبحانه أخذ ميثاق جميع الأنبياء من أجل الذي آتاهم من كتاب وحكمة، فهم أصحاب شرائع، ثم إن جاءهم رسول ليؤمنن به، للذي عندهم من ذكره في التوراة وغيرها من الكتب السابقة.

وعلى قراءة فتح اللام (لَمَّا) تكون اللام موطئة للقسم، لأن أخذ الميثاق في معنى اليمين، و(ما) موصولة مبتدأ و﴿ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ صلتها، و(اللام في ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ جواب القسم. فالله تعالى أخذ ميثاق جميع الأنبياء بتصديق كل رسول يبعثه سبحانه، سواء أكان هذا الرسول ممن أوتي كتاباً أو ممن لم يوت كتاباً^(١).

ويحتمل أن تكون اللام في (لما) للابتداء، و(ما) شرطية.^(٢) وأما قراءة (مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ) فدالة على أن الله سبحانه وتعالى أخذ الميثاق على الأنبياء خاصة أن يؤمنوا بمحمد ﷺ وينصروه إن أدركوه، أو أن أخذ الميثاق كان على الأنبياء أن يصدق بعضهم ببعض، وينصر بعضهم بعضاً، قال ابن كثير: "يخبر تعالى أنه أخذ ميثاق كل نبي بعثه من لدن آدم - عليهم السلام - إلى عيسى - عليهم السلام -؛ لهما أتى الله أحدهم من كتاب وحكمة، وبلغ أي مبلغ، ثم جاءه رسول من بعده، ليؤمنن به ولينصرنه، ولا يمنعه ما هو فيه من العلم والنبوة من إتباع من بعث بعده ونصرته، ولهذا قال تعالى وتقدس ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ أي: لهما أعطيتكم من كتاب وحكمة ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ﴿٣﴾ أهـ. وقال ابن تيمية: "الله تعالى جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم، ويؤمن به، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن

(١) انظر: جامع البيان: (٥٥٠/٦)، وحجة القراءات: ص ١٦٨، والمختار: (١٦٤/١)، ومعالم التنزيل: (٦٢/٢)، والبحر المحيط: (٥٠٩/٢)، والدر المصون: (١٥٣/٢).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) تفسير القرآن العظيم: (٦٧/٢)، وانظر: جامع البيان: (٥٥٥/٦)، والنكت والعيون للماوردي: (٤٠٦/١).

به، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١] قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "لم يبعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق؛ لئن بعث محمد وهو حي؛ ليؤمنن به؛ ولينصرنه. وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته؛ لئن بعث محمد وهم أحياء؛ ليؤمنن به ولينصرنه" ١.هـ.

ويشهد لهذا حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتب؛ فقرأه فغضب النبي ﷺ؛ فقال: "أمتهوكون" (٢) فيها يا بن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية لا تسألوهم عن شيء؛ فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى -عليه السلام- كان حيا؛ ما وسعه إلا أن يتبعني" (٣).

وأما قراءة (مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ)؛ فدالة على أن أخذ الميثاق والعهد كان لأتباع الرسل من أهل الكتاب؛ لا لأنبيائهم (٤)، وهي كقوله تعالى في آخر السورة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. ولا يمنع أن يكون أخذ الميثاق على الأنبياء وأمهم أيضا للإيمان بمحمد ﷺ. وهذا الأمر -أي أخذ الميثاق- مما خصَّ به نبينا ﷺ على سائر الأنبياء والمرسلين عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم (٥).

الموضع السابع: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أُنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]

(١) التدمرية لابن تيمية ١٧٠، وانظر: جامع المسائل لابن تيمية: (٤/ ٧١). وأثر ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الطبري في جامع البيان: (٦/ ٥٥٥).

(٢) معنى (متهوكون) أي: متحIRON أنتم في الإسلام حتى تأخذون من اليهود والنصارى

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: (٣/ ٣٨٧). قال ابن كثير في البداية والنهاية: (٢/ ١٢٢): "إسناده على شرط مسلم". وحسنه ابن حجر في هداية الرواة: (١/ ١٢٦)

(٤) انظر: جامع البيان: (٦/ ٥٥٠). ومعالم التنزيل: (٢/ ٦٢)، والجامع لأحكام القرآن: (٤/ ١١٨)

(٥) جامع البيان: (٦/ ٥٥٨)

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ فقرأ حمزة بكسر اللام ونصب الميم (وَلْيَحْكُمْ)، وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم (وَلْيَحْكُمْ).^(١)

قراءة كسر لام "ليحكم" ونصب الميم على أن اللام لام التعليل، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة^٢. وجملة (ليحكم) معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٤٦]. والمعنى: "أتيناه الإنجيل كي يحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه". فالآية إخبار من الله تعالى عما فرض على من كان على دين المسيح -عليهم السلام- في ذلك الوقت من الحكم بما تضمنه الإنجيل. ولا تدل الآية على هذه القراءة أن الإنجيل الموجود في زمن الرسول هو ذلك الإنجيل الحق.^(٣)

وأما قراءة سكون اللام وجزم الفعل (ليحكم) على أن اللام لام الأمر، والكلام مستأنف وفي معنى هذا الأمر قولان:

الأول: أن هذا الأمر خبر عما كان وقت نزول الإنجيل، لأن الله تعالى لم ينزل كتاباً على نبي من أنبيائه إلا ليعمل أهله الذين أنزل عليهم بما فيه، فأما الآن فالأمر منسوخ.

الثاني: أن (وَلْيَحْكُمْ) ابتداء أمر للنصاري بالحكم بما في الإنجيل. قال ابن تيمية: "هذه لام الأمر -يعني التي في قوله تعالى ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ - وهو أمر من الله أنزله على لسان محمد، وأمر من مات قبل هذا الخطاب ممتنع، وإنما يكون الأمر أمراً لمن آمن به من بعد خطاب الله لعباده بالأمر، فعلم أنه أمر لمن كان موجوداً حينئذ أن يحكموا بما أنزل الله في الإنجيل، والله أنزل في الإنجيل الأمر باتباع محمد، كما أمر به في التوراة، فليحكموا بما أنزل الله في الإنجيل، مما لم ينسخه محمد كما أمر أهل التوراة أن يحكموا بما أنزله

(١) انظر: النشر: (٢٥٤/٢)، والإتحاف: ص ٢٥٣.

٢ هذا مذهب نحاة البصرة، أما نحاة الكوفة فيرون أن اللام هي الناصبة للفعل لا (أن) المضمرة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري: (٥٧٥/٢)، وانظر: المختار:

(٢٣٠/١)، والموضح: (٢٤٢/١).

(٣) انظر: الجواب الصحيح ٢/ ٤٢٤ - ٤٢٥.

مما لم ينسخه المسيح، وما نسخه فقد أمروا فيها باتباع المسيح، وقد أمروا في الإنجيل باتباع محمد ﷺ^(١).

قال الرازي في توجيه أمر النصارى بإتباع ما في الإنجيل: "فإن قيل: كيف جاز أن يؤمروا بالحكم بما في الإنجيل بعد نزول القرآن فالجواب وجوه:
الأول: أن يكون المراد بما أنزل الله في الإنجيل ما فيه من الدلائل الدالة على نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم -

الثاني: أن يكون المراد بما أنزل الله في الإنجيل ما لم ينسخ منه بالقرآن.

الثالث: أن يكون المراد من قوله: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ زجرهم عن تحريف ما في الإنجيل وتغييره وتبديله. أه. (٢)
والظاهر أن الأمر لهم كان بالإيمان بمحمد ﷺ، وبأن يقيموا ما في الإنجيل من البشارة ببعثة محمد ﷺ، فيتبعوه ويصدقوه، فهي كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِذْ بَدَأُوا نُورًا وَعَزَّوهُمْ وَنَصَرُوهُمْ وَأَتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُوتِيَكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. (٣)

• الموضع الثامن: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]
وقَالَ تَعَالَى: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]

(١) الجواب الصحيح: (٤٢٦/٢ - ٤٢٧).

(٢) مفاتيح الغيب: (١٠/١٢)، وانظر: الحجة للفارسي: (٢٢٧/٣)، والكشف: (٤١/١)، والمحرر الوجيز: (١٩٩/٢)، والجامع لأحكام القرآن: (٢٠٩/٦)، واللباب في علوم الكتاب: (٣٦٤/٧)، ومعارج القبول للحكمي: (٦٧٣/٢).

(٣) انظر: جامع البيان: (٣٧٤/١٠)، والبحر المحيط: (٥٠١/٣)، وتفسير القرآن العظيم: (١٢٧/٣).

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَرَّقُوا﴾ في الموضعين، فقرأ حمزة والكسائي بتخفيف الراء وألف بعدها (فَارَقُوا)، وقرأ الباكون بتشديد الراء من غير ألف (فَرَّقُوا)^(١).

فقراءة (فَارَقُوا) من المفارقة، ويجوز فيها معنيان:

الأولى: أن تكون (فاعل) بمعنى (فَعَّلَ)، نحو: "ضَاعَفْتُ الحساب وضَعَفْتُهُ"، والمعنى: فرقوا الدين واختلفوا فيه، أو آمنوا ببعض وكفروا ببعض.
الثاني: بمعنى التَّرك والتَّخْلِيَة. أي: تركوا دينهم، وارتدوا عنه.
أما قراءة التشديد (فَرَّقُوا) فتحتمل معنيين:

الأول: اختلفوا في دينهم، وصاروا شيعاً وأحزاباً بعد أن كانوا مجتمعين على توحيد الله والعمل بشرعه. والاختلاف المذموم هو ما كان اختلافاً في أصول الدين، وأحكامه الثابتة، أو كان ما علّم من الدين بالضرورة وجوبه أو تحريمه.

الثاني: يجوز أن يكون المعنى آمنوا ببعض وكفروا ببعض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝١٥﴾^(٢) [النساء: ١٥٠].

وقد اختلف المفسرون في المقصود بقوله تعالى ﴿فَرَّقُوا﴾ على القراءتين، هل هم اليهود والنصارى أم هذه الأمة؟. ورجح الطبري وتبعه ابن كثير بأن الآية عامة في كل من خالف دين محمد ﷺ. قال ابن كثير: "الظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفاً له، فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق، فمن اختلف فيه ﴿وَكَانُوا شِيعًا﴾ أي: فرقاً كأهل الملل والنحل، وهي الأهواء والضلالات، فالله تعالى قد برأ رسوله ﷺ مما هم فيه، وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ مِنَ الَّذِينَ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ

(١) انظر: النشر: (٢/٢٦٦)، والإتحاف: ص ٢٧٨.

(٢) انظر: علل القراءات: (١/٢٠٩)، والحجة للفارسي: (٣/٤٣٨)، والمختار: (١/٢٩٨)، والموضح: (١/٥١٥).

يَجْتَنِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴿١٣﴾ [الشورى: ١٣]. وفي الحديث: "نحن معاشر الأنبياء أولاد علات، ديننا واحد"^١. فهذا هو الصراط المستقيم، وهو ما جاءت به الرسل، من عبادة الله وحده لا شريك له، والتمسك بشريعة الرسول المتأخر، وما خالف ذلك فضلالات، وجهالات، وآراء وأهواء، الرسل برآء منها، كما قال: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].^٢ أهـ. وقد أمرنا الله تعالى بالاعتصام بحبل الله جميعاً، وبملازمة الإسلام، وعدم التفرق في الدين^٣، ونهى عن الاختلاف المذموم الذي يؤدي إلى الافتراق، وهو الاختلاف في أصول الدين دون فروعه، قال السهاري نفوري: "والمراد من هذا التفرق المذموم الواقع في أصول الدين"^٤ أهـ. فالاختلاف الذي لا يؤدي إلى الافتراق ليس مذموماً، ما دام في الحدود التي أذن الله به فيها، وقد اختلف أصحاب النبي ﷺ في بعض أحكام الدين ولم يتفرقوا، ولا صاروا شيعاً، لأنهم لم يفارقوا الدين وإنما كان اختلافهم فيما أذن لهم؛ من اجتهد في الرأي؛ واستنبط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصاً. فكل مسألة حدثت في الإسلام واختلف الناس فيها، ولم يورث ذلك الاختلاف عداوة، ولا بغضاء، ولا فرقة، فهي من مسائل الإسلام، وكل مسألة حدثت فأوجب عداوة وفرقة؛ فهي ليست من الدين في شيء^٥.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: وأذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها برقم (٣٤٤٢). ومسلم كتاب الفضائل، باب: فضائل عيسى عليه السلام، برقم (٢٣٦٥). وأحمد في المسند: (٢/ ٤٣٧، ٤٠٦، ٣١٩).

ومعنى قوله ﷺ: (إخوة من علات) أي: إخوة من الأب ولكن أمهاتهم شتى. ومعنى الحديث: أن أصل دينهم واحد، وهو التوحيد ولكن الشرائع تختلف من نبي إلى آخر. وقيل: المراد أن أزمتهم مختلفة. انظر: فتح الباري: (٤٨٩/ ٦).

(٢) تفسير ابن كثير: (١٩٦/ ٢)، وانظر: جامع البيان: (٢٦٨/ ١٢).

(٣) انظر: تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن للسعدي ١٩، شرح الأصول الستة لمحمد العثيمين ١٥١ وما بعدها.

(٤) بذل المجهود في حل أبي داود للسهاري نفوري: (١١٧ / ١٨).

(٥) انظر: الاعتصام للشاطبي: (٢٣١، ١٩١/ ٢ - ٢٣٢)، والإبانة لابن بطّة: (١٦٣ / ١) وما بعدها، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: (٧ / ١) وما بعدها، وشرح الأصول الستة لمحمد العثيمين: ص ١٥١ وما بعدها، ودراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها لناصر العقل: ص ٥٧ - ٧٥.

وقد دلت القراءتان على أن من أقر ببعض الدين وأنكر بعضاً، وفرق بين أحكامه وفرائضه، فقد فارقه في الحقيقة.^(١)

• الموضوع العاشر ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَهُ عَامًا وَيُخَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُتَوَاطَفَ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ذُنُوبُهُمْ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [التوبة: ٣٧]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ يُضَلُّ بِهِ ﴾ فقرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر بضم الياء وفتح الضاد (يُضَلُّ)، وقرأ يعقوب بضم الياء وكسر الضاد (يُضِلُّ)، وقرأ الباقر بفتح الياء وكسر الضاد (يُضِلُّ)^(٢).

قراءة ضم الياء وفتح الضاد (يُضَلُّ) الفعل مبني لما لم يسم فاعله، و(الذين) نائب الفاعل، لأنهم أقيموا مقام الفاعل، والمعنى: يضل الله بالنسيء الذين كفروا وهم الذين ابتدعوه وأحدثوه، كقوله تعالى: ﴿ ذُنُوبُهُمْ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ﴾ وفيها إشكال كيف يضلهم الله ثم يحاسبهم على ضلالهم، والجواب عنه أن الله سبحانه بيده الهداية وبيده الإضلال، وبيده الإسعاد وبيده الإشقاء، وهو سبحانه أعلم بمواقع فضله ومواقع عدله، كما أنه هو العليم وهو الحكيم الذي يضع الأشياء في مواضعها، فمن أضله من عباده فقد أضله بعدله، ومن هداه فقد هداه بفضله وبرحمته، وله في ذلك الحكمة البالغة، والحجة الدامغة، فقد أرسل الرسل يهدون إلى الحق بأمره هداية الدلالة والإرشاد، وألهم كل نفس فجورها وتقواها، والموفق من وفقه الله وأعانه وهداه هداية التوفيق ممن علم الله أنه أهل لذلك، والشقي من خذله الله ممن علم الله أنه أهل لذلك^(٣) قال تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [القصص: ٥٦]، وقال سبحانه: ﴿ وَمَنْ

(١) انظر: جامع البيان: (٢٦٩/١٢)، ومفاتيح الغيب: (٧/١٤)

(٢) انظر: النشر: (٢٧٩/٢)، والإتحاف: ص ٣٠٣.

(٣) انظر: معارج القبول: (١/ ٢٢٤-٢٢٥)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ١٣٧، ١٣٨.

يُؤْمِنُ بِاللَّهِ هَدَّ قَلْبَهُ ﴿١٨﴾ [التغابن: ١٨]، فقولوه سبحانه في ختام الآية: ﴿وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا وَعَلِيمٌ﴾^١ تنبيه على أن ذلك صادر عن علمه المتضمن لحكمته^٢.

أما قراءة فتح الياء وكسر الضاد (يُضِلُّ) فالفعل مبني للفاعل، و(الذين) فاعل، فالفعل لهم، المعنى: يضل الذين كفروا الناس عن سبيل الله.

وقراءة ضم الياء وكسر الضاد (يُضِلُّ) مبني للفاعل، والفعل متعد، و(الذين) مفعول به، والمعنى: يُضِلُّ الناسَ بنسيئته الذين كفروا^٣.

• الموضع الحادي عشر: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لِيَتُوَّاهُ لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦] القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ فقرأ ابن عامر بتاء الخطاب وجزم الكاف (تُشْرِكُ)، وقرأ الباقر بياء الغيب ورفع الكاف (يُشْرِكُ)^(١). فعلى قراءة ابن عامر (لا) هي الناهية، و(تشرك) فعل مجزوم. والمعنى: لا تشرك أيها النبي، أو أيها المخاطب في عبادتك لله أحد غيره.

أما قراءة الباقرين فـ(لا) نافية والجملة خبرية^(٢)، والآية إعلال من الله تعالى أنه لا يشرك في حكمه وقضائه أحد من خلقه. قال الشنقيطي: "لا يشرك) بالياء المثناة التحتية، وضم الكاف على الخبر، و(لا) نافية. والمعنى: ولا يشرك الله جل وعلا أحدًا في حكمه، بل الحكم له وحده جل وعلا، لا حكم لغيره ألبتة، فالحلال ما أحله تعالى، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، والقضاء ما قضاه... (وَلَا تُشْرِكُ) بضم التاء المثناة فوقية وسكون الكاف بصيغة النهي، أي: لا تشرك يا نبي الله، أو لا تشرك أيها المخاطب أحدًا في حكم الله جل وعلا، بل أخلص الحكم لله من شوائب شرك غيره

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد لسليمان بن عبد الله: ص ٥١٣، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث: ص ٢٨٠.

(٢) انظر: الحجة للفراسي: (١٩٤/٤)، والمختار: (٣٥٥/١)، والموضح: (٥٩٤/٢).

(٣) انظر: النشر: (٢١٠/٢)، والإتحاف: ص ٣٦٥.

(٤) انظر: حجة القراءات: ص ٤١٥، والكشف: (٥٨/٢)، وشرح الهداية للمهدوي: (٣٩٤/٢)، والمختار: (٤٩٤/١).

في الحكم، وحكمه جل وعلا المذكور في قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ شامل لكل ما يقضيه جل وعلا، ويدخل في ذلك التشريع دخولا أوليا، وما تضمنته هذه الآية الكريمة من كون الحكم لله وحده لا شريك له فيه على كلتا القراءتين جاء مبينا في آيات أخر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ آمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ [يوسف: ٦٧]... إلى غير ذلك من الآيات. ويفهم من هذه الآيات، كقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ أن متبعي أحكام المشرعين غير ما شرعه الله أنهم مشركون بالله. ^(١)هـ.

وإفراد الله تعالى بالحكم هو مقتضى اسمه الحكيم، وهو مقتضى إفراده بالربوبية وبالألوهية، فالله تعالى له الحكم كله في الدنيا والآخرة، فله الحكم الكوني القدري، وله الحكم الديني الشرعي، وكذلك له الحكمة البالغة في خلقه، وأمره، وشرعه سبحانه. ^(٢) قال ابن القيم: "الأحكام ثلاثة: حكم شرعي ديني، فهذا حقه أن يتلقى بالمسألمة والتسليم، وترك المنازعة، بل الانقياد المحض، وهذا تسليم العبودية المحضة، فلا يعارض بذوق ولا وجد، ولا سياسة، ولا قياس ولا تقليد. ولا يرى إلى خلافه سبيلاً البتة... وهذا حقيقة القلب السليم؛ الذي سلم من شبهة تعارض الحق، وشهوة تعارض الأمر، فلا استمتع بخلافه كما استمتع به الذين يتبعون الشهوات، ولا خاض في الباطل خوض الذين يتبعون الشبهات، بل اندرج خلاقه تحت الأمر، واضمحل خوضه في معرفته بالحق، فاطمأن إلى الله معرفة به، ومحبة له وعلماً بأمره وإرادة لمراضته. فهذا حق الحكم الديني، الحكم الثاني الحكم الكوني القدري؛ الذي للعبد فيه كسب واختيار وإرادة، والذي إذا حكم به يسخطه ويغضه ويذم عليه؛ فهذا حقه أن ينازع ويدافع بكل ممكن... الثالث وهو الحكم القدري الكوني الذي يجري على العبد بغير اختياره، ولا طاقة له بدفعه، ولا حيلة له في منازعته؛ فهذا حقه أن يتلقى بالاستسلام. ^(٣)هـ.

(١) أضواء البيان: (٢/ ٢٥٩)

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ٦٥٨، والقول السديد في مقاصد التوحيد للسعدي: (١/ ١٤٩)، وشرح

شروط لا إله إلا الله للغامدي: ٩١

(٣) طريق الهجرتين لابن القيم: ص ٣٦ - ٣٨، وانظر تفسير السعدي: ص ٤٧٤.

• الموضع الثاني عشر: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ [مریم: ۱۹]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿لَأَهَبَ﴾ فقرأ نافع بخلف قالون وأبو عمرو ويعقوب (لِيَهَبَ) بالياء بعد اللام، وقرأ الباقون بالهمزة (لِأَهَبَ)، وهو الوجه الثاني لقالون^(١). فقراءة الياء (ليهب) على نسبة الفعل إلى الله تعالى، لأنه سبحانه هو الواهب حقيقة. وأما قراءة الهمز فاختلف في توجيهها على قولين:

الأول: أنها على الحكاية، والتقدير: أن جبريل -عليهم السلام- قال لها: إني رسول ربك، فقال: لأهب لك.

الثاني: أن الفعل منسوب لجبريل -عليهم السلام-، إما لأنه المَعْلَمُ بهذه الهبة، فجازت هذه النسبة له، أو لكونه سبباً فيها^(٢). قال الشنقيطي: "وقرأ هذا الحرف أبو عمرو وورش عن نافع، وقالون عنه أيضاً بخلف عنه (ليهب) بالياء المفتوحة بعد اللام، أي: ليهب لك هو، أي ربك غلاماً زكياً. وقرأ الباقون (لأهب) بهمزة المتكلم، أي: لأهب لك هو أنا أيها الرسول من ربك غلاماً زكياً. وفي معنى إسناد الهبة إلى نفسه على قراءة الجمهور خلاف معروف بين العلماء. وأظهر الأقوال في ذلك عندي: أن المراد بقول جبريل لها ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ أي لأكون سبباً في هبة الغلام بالنفخ في الدرع... وقال بعض العلماء: قول جبريل ﴿لَأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾ حكاية منه لقول الله جل وعلا. وعليه فالمعنى: إنما أنا رسول ربك، وقد قال لي أرسلتك لأهب غلاماً، والأول أظهر. وفي الثاني بعد عن ظاهر اللفظ. وقال بعض العلماء: جعل الهبة من قبله لما كان الإعلام بها من قبله، وبهذا صدر القرطبي في تفسيره. وأظهرها الأول: والعلم عند الله تعالى"^(٣).

(١) انظر: النشر: (٣١٧/٢)، والإتحاف: ص ٣٧٦.

(٢) انظر: الحجة للفراسي: (١٩٥/٥)، والكشف: (٨٦/٢)، وشرح الهداية: (٤٠٨/٢)، والمختار: (٥٢٦/١)، والموضح: (٨١٥/٢).

(٣) أضواء البيان: (٣٨٦/٣) وانظر: جامع البيان: (١٦٤/١٨)، وتفسير ابن كثير: (١٤١/٣).

وقد وردت آيات كثيرة أضيف فيها ما هو من فعل الله تعالى لبعض خلقه. قال السعدي: "ورد في كثير من الآيات إضافة الأمور إلى قدرة الله، ومشيئته، وعموم خلقه، وفي آيات كثيرة إضافتها إلى عاملها وفاعليها، وهذه الآيات المتنوعة تنزل على الأصل العظيم المتفق عليه بين سلف الأمة، والذي دلّ عليه العقل والنقل، وهو أن جميع الأمور واقعة بقضاء الله وقدره؛ أعيانها، وأوصافها، وأفعالها، وجميع ما حدث ويحدث، لا يخرج شيء منه عن قضائه وقدره، ومع ذلك فقد جعل الله الحوادث تبعاً لأسبابها، وإرادة الفاعلين لها وقدرتهم عليها، فالآيات المتعددة المضافة إلى عموم قدره تدل على الأصل الأول، والآيات المتعددة المضافة إلى فاعليها تدل على الأصل الثاني، ولا منافاة بينهما، فإن أعمال العباد مثلاً تقع بفعالهم، وإرادتهم، وقدرتهم، والله خالقهم، وخالق قدرتهم وإرادتهم، وخالق السبب التام خالق للمسبب، ومع ذلك فقد جعلهم في أفعالهم وتروكهم مختارين غير مجبرين." (١) هـ.

الموضع الثالث عشر: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمَتُّونَ﴾ [مريم:

[٣٤

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿قَوْلَ﴾ قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب اللام (قَوْلَ)، وقرأ الباقون برفع اللام (قَوْلُ) (٢).

ف(قول الحق) على قراءة النصب حال من اسم الإشارة أو من (عيسى) وهو مؤكد لمضمون الجملة؛ أي أقول قولاً حقاً. ويجوز أن يكون منصوباً على المدح وأما على قراءة الرفع ف(قول الحق) نعت لعيسى أي ذلك عيسى ابن مريم قول الحق. وسمي قول الحق كما سمي كلمة الله، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً عن اسم

(١) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن: ص ١٧٩، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ٥٢٢ - ٥٢٣.

(٢) انظر: النشر: (٣١٨/٢)، والإتحاف: ص ٣٧٧.

الإشارة، والمعنى هذا الخبر الذي قصصته عليكم عن عيسى -عليهم السلام- قول الحق لا باطل فيه.^(١)

قال الشنقيطي: "اعلم أن لفظة "الحق" في قوله هنا "قول الحق" فيها للعلماء وجهان:

الأول: أن المراد بالحق ضد الباطل بمعنى الصدق والثبوت، كقوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٦] ، وعلى هذا القول فإعراب قوله: ﴿قَوْلُكَ الْحَقُّ﴾ على قراءة النصب أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة كما تقدم، وعلى قراءة الرفع فهو خبر مبتدأ محذوف كما تقدم، ويدل لهذا الوجه قوله تعالى في آل عمران في القصة بعينها: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾^(٢)

الوجه الثاني: أن المراد بالحق في الآية الله جل وعلا؛ لأن من أسمائه (الحق)، كقوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٣) [النور: ٢٥]. وقوله: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]. وعلى هذا القول فإعراب قوله تعالى: ﴿قَوْلُكَ الْحَقُّ﴾ على قراءة النصب أنه منصوب على المدح، وعلى قراءة الرفع فهو بدل من (عيسى)، أو خبر، وعلى هذا الوجه فـ (قول الحق)، هو (عيسى) كما سماه الله كلمة في قوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَيْنَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾ [آل عمران: ٥٩]. والقول والكلمة على هذا الوجه من التفسير بمعنى واحد.^(٤) أهـ. فعيسى عليه السلام خلق بكلمة الله، وليس هو بذاته كلمة الله إذ كلام الله سبحانه وصف لله قائم بذات الله، وليس باثنا عن الله، أما عيسى فهو ذات مخلوقة باثنة عن الله تعالى، خلقها الله بكلمة كن، ونفخ فيها روحا هي أيضا خلق من خلق الله، وإنما أضيفت إليه للتشريف والتكريم.^(٥)

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: (١٤٠/١)، والحجة للفراسي: (٢٠١/٥)، والكشف: (٨٨/٢)، وشرح الهداية:

(٢) (٤١٧/٢)، والموضح: (٨١٨/٢)، والمختار: (٥٣٠/١).

(٣) أضواء البيان: (٤١٨/٣).

(٤) انظر: القول المفيد لمحمد العثيمين: (٨٦/١ - ٩٠).

• الموضع الخامس عشر: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب: ٤٠]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ﴾ فقرأ عاصم بفتح التاء (وَخَاتَمَ)، وقرأ الباقون بكسر التاء (وَخَاتِمَ).^(١)

فقراءة فتح التاء (وَخَاتَمَ) تحتل وجهين:

الأول: أن (وَخَاتَمَ) اسم آلة لما يختتم به، كالطابع والقالب، فلا فعل له في ذلك، من الخاتم الملبوس لأنه زينة وجمال. وهوزينة الأنبياء، ويشهد لهذه القراءة ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنما مثلي في الأنبياء كمثل رجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة، فكان من دخلها ونظر إليها، قال: ما أحسنها إلا موضع هذه اللبنة، فأنا موضع اللبنة، ختم بي الأنبياء".^(٢) قال الشوكاني: "القراءة الأولى: أنه ختمهم: أي جاء آخرهم، ومعنى القراءة الثانية: أنه صار كالخاتم لهم الذي يتختمون به، ويتزينون بكونه منهم، وقيل كسر التاء وفتحها لغتان.^(٣) أ.هـ.

الثاني: أن (وَخَاتَمَ) فعل ماضٍ على زنة "فاعل"، و"النبين" مفعول به. والمعنى: آخر النبیین.

أما قراءة كسر التاء (وَخَاتِمَ) اسم فاعل. بمعنى: ختم النبیین بنفسه، وهو آخر النبیین، فلا نبي بعده إلى يوم القيامة، فختمت النبوة به، وشريعته باقية إلى يوم الدين، كقوله صلى الله عليه وسلم: "وأنا خاتم النبیین لا نبي بعدي"^(٤). قال الطبري: "ولكنه رسول الله وخاتم النبیین، الذي ختم النبوة فطبع عليها، فلا تفتح لأحد بعده إلى قيام الساعة، وكان الله

(١) انظر: النشر: (٢/٢٤٨)، والإتحاف: ص ٤٥٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: ٣٥٣٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبیین، رقم الحديث: ١٧٩٣.

(٣) فتح القدير: (٤/٤٠٦)، وانظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه: (٢/٢٠١)، والكشف: (٢/١٩٩)، والموضح: (٢/١٠٣٦)، والمختار: (٢/٧٠٣).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، باب الفتن، برقم: ٢٢١٩، وأخرجه أو داود في السنن، باب الفتن والملاحم، برقم: ٣٢٥٣.

بكل شيء من أعمالكم ومقالكم وغير ذلك ذا علم؛ لا يخفى عليه شيء.^(١) هـ. وأما قراءة كسر التاء (خَاتِمًا) فاسم الفاعل، فهو ﷺ خاتم النبيين.^(٢)

فدلالة القراءتين (خَاتِمًا) و (خَاتِمًا) على ختم النبوة واحدة، وإن كان في قراءة (خَاتِمًا) زيادة في المعنى.

ومسألة ختم النبوة بمحمد -صلى الله عليه وسلم- دل عليها القرآن، والسنة، وأجمع عليها سلف الأمة وأهل السنة^٣، فأما القرآن فهذه الآية، وأما السنة ففي الحديث: "وأنا العاقب" أي الذي لا نبي بعدي، وفي الحديث: "وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي".^(٤) وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: أنه قال: (مثلي ومثل الأنبياء من بعدي كمثلي رجل بنى داراً فأكملها وأحسنها، إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلون، ويعجبون منها، ويقولون لولا موضع لبنة) زاد مسلم: (فجئت فختمت الأنبياء). وفي "الصحيحين" أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (فجعل الناس يطوفون به ويقولون هلا وضعت اللبنة، فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين)^(٥)، وفي الصحيح: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي، خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي)^(٦).

ومعنى ختم النبوة بنبوته -صلى الله عليه وسلم-؛ أنه لا تبدأ نبوة، ولا تشرع شريعة بعد نبوته وشرعته؛ يقول ابن تيمية: "محمد -صلى الله عليه وسلم- خاتم النبيين لا نبي بعده، وقد نسخ بشرعه ما نسخه من شرع غيره، فلم يبق طريق إلى الله تعالى إلا باتباع محمد -صلى الله عليه وسلم-".^(٧) وأما نزول عيسى في آخر الزمان، فلا ينافي ذلك؛ لأن

(١) جامع البيان: (٢٠/٢٧٩)، ومعاني القراءات: ص ٢٣٠، والكشف: (٢/٢٧٦)، والموضح: (٢/١٠٣٦)، والبحر المحيط: (٧/٢٣٧).

(٢) انظر: حجة القراءات: ص ٢٩٠.

٣ انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٥٦، ومعارج القبول: (٣/١٠٩٩، ١١١٤-١١٢١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، باب الفتن، برقم: "٢٢١٩"، وأخرجه أبو داود في السنن، باب الفتن والملاحم، برقم: "٣٢٥٢".

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ، برقم (٣٥٣٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين، برقم (٢٢٨٦).

(٦) صحيح البخاري برقم (٣٤٥٥)، وصحيح مسلم برقم (١٨٤٢)، واللفظ له.

(٧) مجموع الفتاوى: (١٠/٤٠٨).

عيسى عليه السلام إذا نزل إنما يتعبد بشريعة محمد - صلى الله عليه وسلم -، دون شريعته المتقدمة؛ فقد نسخت شريعته بالقرآن.^(١)

يقول السفاريني: "خص الله سبحانه وتعالى نبيه محمداً ﷺ دون سائر الأنبياء بذاك، أي: بكونه ختم به النبوة والرسالة، فلا نبي بعده؛ لقوله تعالى: "وَأَخْتَمَ الْبَيِّنَاتُ" وذلك يستلزم ختم المرسلين، لأن ختم الأعم يستلزم ختم الأخص بلا عكس، ومعنى ختم النبوة بنبوته -عليهم السلام-، أنه لا تبتدأ نبوة، ولا تشرع شريعة بعد نبوته وشريعته، وأما نزول عيسى -عليهم السلام-، وكونه متصفاً بنبوته السابقة، فلا ينافي ذلك، على أن عيسى -عليهم السلام- إذا نزل إنما يتعبد بشريعة نبينا ﷺ، دون شريعته المتقدمة؛ لأنها منسوخة، فلا يتعبد إلا بهذه الشريعة أصولاً وفروعاً، فيكون خليفة لنبينا ﷺ، وحاكماً من حكام ملته بين أمته؛ بما علمه الله تعالى في السماء قبل نزوله، وبنظره في كتاب الله الذي هو القرآن، وسنة محمد ﷺ؛ وهو لا يقصر عن رتبة الاجتهاد المؤدي إلى استنباط ما يحتاج إليه أيام مكثه في الأرض من الأحكام، وكسر الصلبان، وقتل الخنزير، ووضع الجزية وعدم قبولها مما علم من شريعتنا، لا يقال هذا نسخ لشرعة محمد ﷺ؛ لأننا نقول: بل هذا من شرعة نبينا محمد ﷺ مغياً إلى نزول عيسى -عليهم السلام-، فإذا نزل انتهى ذلك؛ كما قال -صلى الله عليه وسلم-: "ينزل عيسى ابن مريم حكماً عدلاً".^(٢) قال ابن حزم: "وأما من قال أن بعد محمد ﷺ نبياً غير عيسى ابن مريم، فإنه لا يختلف اثنان في تكفيره؛ لصحة قيام الحجة بكل هذا على كل أحد".^(٣) أه، ومن ادعى خلاف ذلك -أي أنه ﷺ لم تختتم به النبوة- فهو كافر.^(٤)

• الموضع السادس عشر: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَلَيْهِمُ الْغَيَبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣]

(١) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد: ص ٢١٠.

(٢) لوامع الأنوار البهية: (٢/ ٢٧٧)

(٣) الفصل لابن حزم: (٣/ ٢٩٢)، وانظر: نواقض الإيمان ١٩٤.

(٤) انظر: نواقض الإيمان: ص ١٨٤ وما بعدها.

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراءة في قراءة قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْغَيْبَ﴾ فقرأ حمزة والكسائي بتشديد اللام مفتوحة وألف بعدها على زنة (فعَّال) (عَلَّمَ الْغَيْبَ)، وقرأ الباقون بألف بعد العين وكسر اللام على زنة (فاعل) (عَالِمِ الْغَيْبِ).^(١)

و (عَلَّمَ) صيغة مبالغة، و (عَالِمِ) اسم فاعل من عَلِمَ يَعْلَمُ فهو عَالِمٌ.^٢

فعلى هذه القراءات يجوز تسمية الله تعالى بعَلَّمَ الغيب، كما ورد في قراءة حمزة والكسائي، ويجوز تسميته سبحانه بعالم الغيب، كما ورد في قراءة الباقين، وقد جاء تسمية الله تعالى بعالم الغيب في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُزِّلْنَا إِلَى عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْشِئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجمعة: ٨]. وقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢]. أما تسميته جلّ وعلا بعَلَّمَ الغيب فلم ترد في الكتاب إلا في هذه الآية على قراءة حمزة والكسائي، إلا أنه وردت تسميته سبحانه وتعالى بعَلَّمَ الغيوب في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]. وأسماء الله توقيفية لا مجال للعقل فيها، فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يُزاد فيها ولا ينقص، لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء^(٣).

• الموضع السابع عشر: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكُنَّبُ شُهُدَائِهِمْ وَنُفَعِّلُونَ﴾ (١٩) [الزخرف: ١٩]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ فقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، بنون ساكنة وفتح الدال (عِبْدَ الرَّحْمَنِ)، وقرأ الباقون بياء مفتوحة بعدها ألف تليها دال مضمومة (عِبَادُ).^(٤)

(١) انظر: النشر: (٣٥٠/٢)، والإتحاف: ص ٤٥٧.

(٢) انظر: الكشف: (٢٠١/٢)، والمختار: (٧٠٦/٢)، والموضح: (١٠٤١/٢).

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية: (٨٠/٧٥).

(٤) انظر: النشر: (٣٦٨/٢)، والإتحاف: ص ٤٩٤.

ف(عِنْدَ) ظرف مكان، و (عِبَاد) جمع "عَبْد". وجملة ﴿الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ صفة للملائكة على القراءتين، وهي دالة على إثبات صفتان من صفات الملائكة الكرام: الأولى: أنهم عند الرب تبارك وتعالى، ف(عند) على قراءة (عِنْدَ الرَّحْمَنِ) ظرف مكان، وهي كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ، وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]. وفي التصريح باختصاص بعض الأشياء بأنها عند الرب جلّ وعلا، دلالة على ثبوت صفة العلو والفوقية له سبحانه حقيقة أيضاً^(١).

الثانية: العبودية، ف(عِبَاد) على قراءة (عِبَادَ الرَّحْمَنِ) جمع (عبد)، وهي كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. ووصف العبودية وصف به سبحانه الصفوة من خلقه من ملائكته وأنبيائه وأوليائه. فالملائكة عباد متصفون بكمال العبودية، قال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]^(٢).

كما أن في هذه القراءة إبطال لدعوى كل من عَبَدَ غير الله ﷻ أو نسب لله الولد - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - قال الطبري: "واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة: "الذين هم عند الرحمن" بالنون، فكانهم تأولوا في ذلك قول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ فتأويل الكلام على هذه القراءة، وجعلوا ملائكة الله الذين هم عنده يسبحونه ويقدسونه إناثاً، فقالوا: هم بنات الله جهلاً منهم بحق الله، وجرأة منهم على قيل الكذب والباطل. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة والبصرة ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ أَنْثَى﴾ بمعنى: جمع عبد. فمعنى الكلام على قراءة هؤلاء: وجعلوا ملائكة الله الذين هم خلقه وعباده بنات الله، فأنثوهم بوصفهم إياهم بأنهم إناث. "أ.هـ.^(٣)

(١) انظر: معارج القبول: (١٥٩/١)، والعلو للذهبي: ص ١٠٦ - ١٠٧، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٨٣.
(٢) انظر: الحجة للفارسي: (١٤٠/٦)، والكشف: (٢٥٦/٢)، والمختار: (٨٠٠/٢)، والموضح: (١١٤٧/٣).
العبودية لابن تيمية ٢٦-٢٧، ومعارج القبول: (٦٥٦/٢)، والإيمان أركانه حقيقته نواقضه للباسين: ص ٥١. وشرح ثلاثة الأصول لمحمد العثيمين: ص ٩١. وشرح أصول الإيمان لمحمد العثيمين: ص ٢٦.
(٣) جامع البيان: (٥٨٢/٢١)، وانظر معارج القبول: (٦٥٦/٢)، والإيمان أركانه حقيقته نواقضه: ص ٥٢.

وقد احتج بهذه الآية القائلون بتفضيل الملائكة. قال الرازي: "احتج من قال بتفضيل الملائكة على البشر بهذه الآية. فقال أما قراءة (عند) بالنون، فهذه العندية لا شك أنها عندية الفضل والقرب من الله تعالى؛ بسبب الطاعة، ولفظة (هم) توجب الحصر، والمعنى أنهم هم الموصوفون بهذه العندية لا غيرهم، فوجب كونهم أفضل من غيرهم، رعاية للفظ الدال على الحصر. وأما من قرأ (عباد) جمع العبد، فقد ذكرنا أن لفظ العباد مخصوص في القرآن بالمؤمنين، فقلوه: ﴿هُم عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنشَاءً﴾ يفيد حصر العبودية فيهم، فإذا كان اللفظ الدال على العبودية دالا على الفضل والشرف، كان اللفظ الدال على حصر العبودية دالا على حصر الفضل والمنقبة والشرف فيهم. ذلك يوجب كونهم أفضل من غيرهم والله أعلم." (١٨) أهـ.

- الموضع الثامن عشر: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَائِفٌ فِي رُوحِكَ﴾ [البروج: ٢١-٢٢] القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فِي رُوحِكَ﴾ فقرأ نافع بالرفع (مَحْفُوظٌ)، وقرأ الباقر بالجر (مَحْفُوظٍ) (١٩).
على قراءة الجر يكون (محفوظ) صفة للوح فهو المحفوظ عند الله. وعلى قراءة الرفع يكون (محفوظ) صفة للقرآن، فهو محفوظ من وجهين:
الأول: أنه محفوظ من الشياطين.

الثاني: أنه محفوظ من التغيير والتبديل والتغيير (٢٠).
قال ابن القيم: "قوله: ﴿فِي رُوحِكَ﴾ أكثر القراء على الجر صفة للوح، وفيه إشارة إلى أن الشياطين لا يمكنهم التنزل به، لأن محله محفوظ أن يصلوا إليه، وهو في نفسه محفوظ أن يقدر الشيطان على الزيادة فيه والتقصان، فوصفه سبحانه بأنه محفوظ في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ووصف محله بالحفظ في

(١) التفسير الكبير: (٢٧/٢٠٣)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٤١٠ وما بعدها، ولوامع الأنوار: (٢/٣٩٨-٤٠٩)
وعالم الملائكة: ص ٩٦
(٢) انظر: النشر: (٢/٣٩٩)، والإتحاف: ص ٥٧٨.
(٣) انظر: حجة القراءات: ص ٧٥٧، والحجة للفارسي: (٦/٣٩٦)، وشرح الهداية: (٢/٥٥)، والكشف: (٢/٣٦٩)، والمختار: (٢/٩٦٧).

هذه السورة، فالله سبحانه حفظ محله، وحفظه من الزيادة والنقصان والتبديل، وحفظ معانيه من التحريف، كما حفظ ألفاظه من التبديل، وأقام له من يحفظ حروفه من الزيادة والنقصان، ومعانيه من التحريف والتغيير.^(١) أهـ.

وقد ذكر الله تعالى اللوح في كتابه العظيم، وسماه سبحانه كتاباً مكنوناً، فقال: ﴿ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ۝ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ۝ ﴾ [الواقعة: ٧٨ - ٧٩]. وسماه أم الكتاب؛

فقال سبحانه: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ۚ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ۝ ﴾ [الرعد: ٣٩]. وقد بينت النصوص أن الله تعالى كتب فيه مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة؛ والواجب فيه الإيمان به، وبجميع ما رقم فيه.^(٢)

• الموضع التاسع عشر: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ۝ مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ ۝ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ۝ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْئِ الْيَمِينِ ۝ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝ ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٤]

القراءات الواردة في الآية:
اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ بِضَنِينٍ ۝ ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالطاء (بِظَنِينٍ)، وقرأ الباقر بالضاد (بِضَنِينٍ)^(٣).
و(بظنين) بالطاء له معنيان:

الأول: ما محمد على الغيب بمتهم أن يأتي في القرآن بما لم ينزل عليه.
الثاني: ما محمد على الغيب بضعيف عن أداء القرآن وتبليغه، أي أنه مُحْتَمِلٌ لما أمر به.
يقال: رجل ظنون إذا كان ضعيفاً.

وقراءة (بضنين) بالضاد، أي: ما هو على الغيب ببخيل، فلا يخل بما علّمه الله تعالى.
قال ابن عاشور: "معنى ضنين بالضاد الساقطة فهو البخيل الذي لا يعطي ما عنده؛ مشتق

(١) التبيان في علوم القرآن: ص ٦١، وانظر شرح العقيدة الواسطية: (١٩٧/٢)، ولوامع الأنوار: (١/٣٤٨).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص: ٣٤٤، وشرح العقيدة الواسطية: (١٩٧/٢).

(٣) انظر: النشر: (٥٧٢/٢)، والإتحاف: ص ٣٩٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢٤٣/٣)، والحجة للفراسي: (٣٨٠/٦)، والكشف: (٣٦٤/٢)، والموضح:

(١٣٤٤/٣)، والمختار: (٥٩٦/٢).

من الضن بالضاد مصدر ضن، وإذا بخل، ومضارعه بالفتح والكسر. فيجوز أن يكون على معناه الحقيقي، أي: وما صاحبكم ببخيل أي: بما يوحى إليه وما يخبر به عن الأمور الغيبية طلباً للانتفاع بما يخبر به بحيث لا يبتئكم عنه إلا بعوض تعطونه، وذلك كناية عن نفي أن يكون كاهناً أو عرافاً يتلقى الأخبار عن الجن... ويجوز أن يكون ضنين مجازاً مرسلًا في الكتمان بعلاقة اللزوم؛ لأن الكتمان بخل بالأمر المعلوم للكاتم، أي: ما هو بكاتم الغيب، أي: ما يوحى إليه... وأما معنى (ظنين) بالطاء المشالة، فهو فاعيل بمعنى مفعول، مشتق من الظن بمعنى التهمة، أي: مظنون. ويراد إنه مظنون به سوء، أي أن يكون كاذباً فيما يخبر به عن الغيب، وكثر حذف مفعول ظنين بهذا المعنى في الكلام حتى صار الظن يطلق بمعنى التهمة، فعدي إلى مفعول واحد. ^(١) أهـ.

”وكلا القراءتين تتضمن معنى صحيحاً فقد نزه الله ﷺ رسولييه كليهما، أحدهما بطريق النطق، والثاني بطريق اللزوم عما يضاد مقصود الرسالة من الكتمان الذي هو الضنة والبخل والتبديل والتغيير الذي يوجب التهمة. فإن الرسالة لا يتم مقصودها إلا بأمرين: أدائها من غير كتمان، وأدائها على وجهها من غير زيادة ولا نقصان، والقراءتان كالأيتين فتضمنت إحداهما - وهي قراءة الضاد - تنزيهه عن البخل، فإن الضنين هو البخيل. وفيه معنى آخر، وهو أنه على ثقة من الغيب الذي يخبر به، فلا يخاف أن ينتقض ويظهر الأمر بخلاف ما أخبر به كما يقع الكهان وغيرهم ممن يخبر بالغيب، فإن كذبهم أضعاف صدقهم، وإذا أخبر أحدهم بخبر لم يكن على ثقة منه، بل هو خائف من ظهور كذبه، فإقدام هذا الرسول على الأخبار بهذا الغيب العظيم الذي هو أعظم الغيب، واثقاً به، مقيماً عليه، مبدئاً له في كل مجمع، ومعيداً منادياً به على صدقه، مجلباً به على أعدائه، من أعظم الأدلة على صدقه، وأجمع المفسرون على أن الغيب ههنا القرآن والوحي. وأما قراءة من قرأ بظنين بالطاء فمعناه المتهم... والمعنى وما هذا الرسول على القرآن بمتهم، بل هو أمين لا يزيد. ^(٢)“، فإن قيل: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾

(١) التحرير والتنوير: (١٦٢/٢١)، وانظر: مجموع الفتاوى: (٣١٨/٤).

(٢) انظر: التبيان في أقسام القرآن: (١٢٥-١٢٧)، وانظر: لوامع الأنوار: (١٦٢/١)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٢، ٤٣١، ٤٨٤.

يشعر بأنه من إحداث الرسول أجيب بأن لفظ "رسول" معرف بأنه مبلغ عن مرسله وهو سبحانه لم يقل إنه قول ملك أو قول نبي وإنما قال "قول رسول" فعلم بذلك أنه الرسول بلغه عمن أرسله لا أنه أنشأه من جهة نفسه، فالإضافة هنا للتبليغ.^(١)

* * *

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ١٨٣.

المبحث الثاني

القراءات الشاذة

وفيه قسمان:

- **الأول:** القسم النظري: التعريف بالقراءات الشاذة وحكم الاحتجاج بها
- **الثاني:** تطبيقات على القراءات الشاذة التي لها علاقة بمسائل الاعتقاد.

القسم النظري

التعريف بالقراءات الشاذة وحكم الاحتجاج بها

الشاذ في اللغة: مصدر شذَّ يشذ، يقال: شذَّ الرجل، إذا انفرد وافترق عن أصحابه.^١
والقراءة الشاذة عند علماء القراءات هي: القراءة التي اختل فيها ركن من أركان القراءة المتواترة.^٢

قال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عن أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف؛ صرح بذلك الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.^٣ أهـ

(١) انظر: مقاييس اللغة: (٣/١٨٠)، مادة: (ش.ذ.ذ.).

(٢) الأركان الثلاثة هي: التواتر، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وموافقة اللغة العربية ولو

بوجه. انظر: الإبانة: ص ٣٩، والمرشد الوجيز: ص ١٧١، والنشر: (١/١٤)، والإتقان: (١/٢٧٢).

(٣) النشر: (١/٩).

والقراءة الشاذة تشمل، الأحاد التي صح سندها وخالفت الرسم والعربية، والتي لم يصح سندها، والمدرج الذي زيد على وجه التفسير، وأما الموضوع الذي لا أصل له، فلا يعد قراءة لعدم ثبوته أصلاً.

وقد قصر الفقهاء والأصوليون القراءات الشاذة على القراءة التي صح سندها، ووافقت اللغة العربية ولو بوجه، وخالفت المصحف!

وهذه القراءات الشاذة يتوقف فيها من حيث ثبوت قرآنيته، فلا يحكم بكونها قرآناً، ولا يُكفر منكرها.

ولا تجوز الصلاة بها على الراجح من أقوال العلماء. قال ابن جرير الطبري: "كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله ﷺ لأتمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له ولهم أن يقرؤوا بها القرآن فليس لنا أن نخطيء من قرأ به إذا كان ذلك موافقاً لخط المصحف، فإن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه وعن الكلام فيه." ٢٣هـ. وقال مكي بن أبي طالب: "فإن سأل سائل فقال: فما الذي يقبل من القرآن الآن فيقرأ به، وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به، وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟ فالجواب أن جميع ما روى في القرآن على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن: أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً لخط المصحف. فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جرده. والقسم الثاني: ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به؛ لعلتين:

إحدهما: أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الأحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد. والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (٣٩٤/١٣)، والفروق في مباحث الكتاب والسنة عند الأصوليين لهشام السعيد: ص ١٠٥ وما بعدها.

(٢) الإبانة: ص ٦٠، وانظر: جامع البيان: (٥٣/١).

يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذا جحده. والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف. ^١أ.هـ.

وأما من ناحية الاحتجاج بالقراءات الشاذة، فاختلف العلماء في ذلك، والصحيح الاحتجاج بها في الأحكام والتفسير والعقائد؛ إن صح سندها، فهي كخبر الآحاد، ما لم تخالف القراءة المتواترة، فإن خالفت المتواترة فتردّ. قال ابن عبد البر: "أجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان - وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا - هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه، ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه، وأن كل ما روي من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ أو عن أبي أو عمر ابن الخطاب أو عائشة أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة - رضي الله عنهما - مما يخالف مصحف عثمان المذكور لا يقطع بشيء من ذلك على الله عز وجل، ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد، وإنما حل مصحف عثمان ﷺ هذا المحل؛ لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه، وبالله التوفيق. ويبين لك هذا أن من دفع شيئاً مما في مصحف عثمان كفر، ومن دفع ما جاء في هذه الآثار وشبهها من القراءات لم يكفر. ومثل ذلك من أنكر صلاة من الصلوات الخمس، واعتقد أنها ليست واجبة عليه كفر، ومن أنكر أن يكون التسليم من الصلاة، أو قراءة أم القرآن، أو تكبيرة الإحرام فرضاً لم يكفر ونوظر، فإن بان له فيه الحجة، وإلا عذر إذا قام له دليله، وإن لم يقر له على ما ادعاه دليل محتمل، هجر وبدع؛ فكذا ما جاء من الآيات المضافات إلى القرآن في الآثار، فقف على هذا الأصل. ^٢أ.هـ.

ويقول الشنقيطي: "فإن قيل: جاء في بعض قراءات الصحابة (فلا جناح عليه أن يطوف بهما) كما ذكره الطبري، وابن المنذر وغيرهما، عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس - رضي الله عنهما - فالجواب من وجهين:

(١) نقل قوله هذا ابن الجزري في النشر: (١٣/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر: (٤/٢٧٨).

الأول: أن هذه القراءة لم تثبت قرآناً، لإجماع الصحابة على عدم كتبها في المصاحف العثمانية، وما ذكره الصحابي على أنه قرآن، ولم يثبت كونه قرآناً، ذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يستدل به على شيء، وهو مذهب مالك والشافعي، ووجهه أنه لما لم يذكره إلا لكونه قرآناً، فبطل كونه قرآناً بطل من أصله، فلا يحتج به على شيء، وقال بعض أهل العلم: إذا بطل كونه قرآناً لم يمنع ذلك من الاحتجاج به، كأخبار الآحاد، التي ليست بقرآن، فعلى القول الأول: فلا إشكال، وعلى الثاني: فيجيب عنه بأن القراءة المذكورة تخالف القراءة المجمع عليها المتواترة، وما خالف المتواتر المجمع عليه إن لم يمكن الجمع بينهما فهو باطل.^(١) فعلى هذا فالقراءة الشاذة إن خالفت القراءة المتواترة ولم يمكن الجمع بينهما فترد.

القسم التطبيقي

• الموضوع الأول: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِالْحَكِيمِ﴾ [البقرة: ١٢٩]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ فقرأ أبي - رضي الله عنهما - (وَأَبْعَثْ فِيهِمْ فِي آخِرِهِمْ) بزيادة (فِي آخِرِهِمْ)، وقرأ جمهور القراء بتركها (وَأَبْعَثْ فِيهِمْ)^(٢).

فقراءة أبي تفيد أن دعوة إبراهيم ﷺ كانت أن يبعث في آخرهم، وقراءة جمهور القراء تفيد أن الله سبحانه وتعالى اصطفى هذه الأمة ابتداء ليبعث فيهم آخر الرسل وأشرفهم محمد ﷺ، فمحمد ﷺ هو آخر الرسل إلى أهل الأرض، بدليل الكتاب والسنة وإجماع المسلمين^(٣)، وهو خاتم النبيين، إذ لا نبي بعده. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

(١) أضواء البيان: (٥ / ٢٤٨).

(٢) انظر: البحر المحيط: (١ / ٦٣٥) والجامع لأحكام القرآن: (٢ / ١٢٥)، وقراءة أبي ﷺ شاذة لمخالفتها رسم المصحف.

(٣) انظر: معارج القبول: (٣ / ١١١٤) وما بعدها، ولوامع الأنوار: (٢ / ٢٧٧)، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد: ص ٢١٠-٢١٦.

قال الشنقيطي: "لم يبين هنا من هذه الأمة التي أجاب الله بها دعاء نبيه إبراهيم وإسماعيل، ولم يبين هنا أيضاً هذا الرسول المسؤول بعثه فيهم من هو؟ ولكنه بين في سورة الجمعة أن تلك الأمة العرب، والرسول هو سيد الرسل محمد ﷺ، وذلك في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ٢١﴾ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٢٢﴾ [الجمعة: ٢-٣]. لأن الأميين العرب بالإجماع، والرسول المذكور نبينا محمد ﷺ إجماعاً، ولم يبعث رسول من ذرية إبراهيم وإسماعيل إلا نبينا محمد ﷺ وحده. ثبت في الصحيح أنه هو الرسول الذي دعا به إبراهيم، ولا ينافي ذلك عموم رسالته ﷺ إلى الأسود والأحمر. "أهـ.

وقد دلت قراءة أبي رضي الله عنه على أن محمداً ﷺ هو آخر الرسل إلى أهل الأرض كما دلت هذه القراءة على اصطفاء هذه الأمة بهذا الرسول وعلى أن هذه الأمة هي آخر الأمم.

• الموضوع الثاني: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ﴾: فقرأ جمهور القراء (أُمَّةً وَاحِدَةً)، وقرأ عبد الله بن مسعود وأبي - رضي الله عنهما - (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ) بزيادة (فاختلفوا) (١).

فقد أخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أن الناس كانوا أمة واحدة، مجتمعة على دين واحد وملة واحدة، ولم تدل قراءة الجمهور على أي شيء كان اجتماعهم، هل على الحق أم الباطل؟

أما قراءة: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا) فدللت على أن اجتماعهم كان على ملة التوحيد، ثم كان التفرق والاختلاف والشرك بالله تعالى، خلافاً لمن زعم أن الأصل في

(١) أضواء البيان: (١/ ١٥٣)، وانظر: جامع البيان: (٣/ ٨٣)، والرسل والرسالات: ص ١٦٣.

(٢) انظر: البحر المحيط: (٢/ ١٤٤)، والجامع لأحكام القرآن: (٣/ ٣٢)، والقراءتان شاذتان لمخالفتهما رسم المصحف.

البشرية الوثنية والشرك ثم كان التوحيد، أو أنهم كانوا أمة واحدة في خلوصهم عن الشرائع، وجهلهم بالحقائق، لأن بعث الرسل ترتب على الاختلاف الناشئ بعد الاتفاق على الحق، كما يقتضيه التفريع على جملة ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ بالفاء في قوله: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ﴾^(١)

ف(كان) في الآية هي كان الناقصة التي بمعنى المضي والانقضاء، والمقصود بالناس هنا هم المؤمنون، ولذا احتاج الكلام إلى تقدير (فاختلفوا) الذي تؤيده قراءة عبد الله وأبي -رضي الله عنهما-، وأما على تقديرهم كفاراً، فالبعثة تكون إليهم، ولا يحتاج الكلام إلى تقدير مضمّر، ولولا أن القرينة صرفت عن هذا المعنى لكان هو المتبادر.^(٢)

قال القرطبي: "لفظة (كان) على هذه الأقوال على بابها من المضي المنقضي. وكل من قدر الناس في الآية مؤمنين، قدر في الكلام فاختلّفوا فبعث، ودل على هذا الحذف: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ﴾ أي كان الناس على دين الحق فاختلّفوا فبعث الله النبيين، مبشرين من أطاع ومنذرين من عصى. وكل من قدرهم كفاراً كانت بعثة النبيين إليهم. ويحتمل أن تكون (كان) للثبوت، والمراد الإخبار عن الناس الذين هم الجنس كله أنهم أمة واحدة في خلوصهم عن الشرائع، وجهلهم بالحقائق، لولا من الله عليهم، وتفضله بالرسول إليهم. فلا يختص (كان) على هذا التأويل بالمضي فقط، بل معناه معنى قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَفْوَراً رَحِيماً﴾ [النساء: ١٥٢] "أهـ."^(٣)

وأصل الشرك في العالم وأوله وقوعاً في الأرض كان في قوم نوح -عليهم السلام- حين غلوا في الصالحين وفي تعظيمهم، وقد ذكر الله تعالى صنيعهم ذلك في القرآن فقال سبحانه عنهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]. وجاء في الأثر عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن هؤلاء كانوا

(١) انظر: معالم التنزيل: (١/١٨٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١/٢٥٠)، والتفسير الكبير للرازي:

(١٠/٦١)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٣١٤ وما بعدها، وإغاثة اللهفان لابن القيم: (٢/٢٠٤).

(٢) انظر: فتح القدير للشوكاني: (١/١٣٧)، والتحرير والتنوير لابن عاشور: (٢/٣٠٢).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٣/٢٢)، وانظر: الباب في علوم الكتاب: (٣/٥٠٠).

رجالاً صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان لأقوامهم نصب أنصاباً لهم في مجالسهم وتسميتها باسمهم ؛ ويقوا على هذا زمناً فلما نسخ العلم عبدت. (١)

قال شارح الطحاوية: "الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ" ٢.

وأما القول بأن الشرك هو الأصل في الأرض فمردود بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾؛ وحديث: (إني خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين) (٣)؛ وترده أيضاً قراءة ابن مسعود ؓ؛ قال ابن تيمية: "وقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، أي: على الحق وهو دين الإسلام، فاختلَفوا كما ذكر ذلك في سورة يونس؛ هذا قول الجمهور؛ وهو الصواب؛ وقد قيل كانوا أمة واحدة على الباطل وهو من الباطل؛ فدين الله تعالى الذي ارتضاه لنفسه دين واحد في الأولين والآخرين؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا هو دين الإسلام" (٤)

وقال أبو حيان مرجحاً كون التوحيد هو الأصل: "رجح كونهم أمة واحدة في الإيمان بقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾، وإنما بعثوا حين الاختلاف، ويؤكد قراءة عبد الله (أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا)، ويقول: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، فهذا يدل على أن الاتفاق كان حصل قبل البعث والإنزال، وبدلالة العقول؛ إذ النظر المستقيم يؤدي إلى الحق، ويكون آدم بعث إلى أولاده، وكانوا مسلمين، وبالولادة على الفطرة، وبأن أهل السفينة كانوا على الحق، وبإقرارهم في يوم النذر، ويظهر أن هذا القول هو الأرجح؛ لقراءة عبد الله، وللتصريح بهذا المحذوف في آية أخرى، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ [يونس: ١٩]. والقرآن يفسر بعضه بعضاً" (٥)

• الموضوع الثالث: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] [آل عمران: ٢]

(١) انظر: فتح الباري: (٨ / ٨٦٢).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٣١٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، برقم (٢٨٦٥)، وأحمد في مسنده:

(١٦٢ / ٤).

(٤) الصفدية لابن تيمية (٢ / ٣٠٧)

(٥) البحر المحيط: (٢ / ١٤٤).

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿الْقِيَوْمُ﴾ فقرأ المطوعي^(١) (الْقِيَامُ) بفتح الياء مشددة بعدها ألف على زنة (فَعَال)، وقرأ جمهور القراء (الْقِيَوْمُ) بضم الياء مشددة بعدها واو^(٢).

القيوم (فيعول) من "الْقِيَام" و"الْقِيَام" (فيعال) صيغة مبالغة، وأصلهما من قَوْم الشيء يَقُومُ تَقْوِيماً، إذا سوّاه وعدّله، وأزال عوجَه، وقام بالأمر إذا دبره. قال ابن قتيبة: "ومن صفاته: (الْقِيَوْم) و(الْقِيَام)، وقرئ بهما جميعاً، وهما (فيعول) و(فيعال)، من قمت بالشيء: إذا وليته، كأنه القيّم بكل شيء، ومثله في التقدير: دَيُّورٌ ودَيَّارٌ"^(٣).

وتدل القراءتان على جواز تسمية الله سبحانه وتعالى بالقيوم، وبالقِيَام. وقد جاء في الحديث: "ولك الحمد أنت قِيَامُ السموات والأرض"، وفي رواية: "أَنْتَ قِيَمُ السموات والأرض"^(٤). قال ابن تيمية: "وقد قرأ طائفة من السلف: 'الحيُّ الْقِيَامُ'، ولم يقرأ أحد قط: 'كونوا قِيَامِينَ بالقسط'، لأن المقصود أمرهم أن يقوموا بالقسط، والأمر طلب فعل يُحدِثه المأمور. بخلاف الخبر عن الموصوف بأنه صَيَّاغ، فإنه خبر عن صفة ثابتة له. ولهذا جاء في أسماء الله 'الْقِيَامُ'، ولم يجيء 'القَوَامُ'".^(٥)

والقيّم هو السيد الذي يدبر الأمور ويسوسها، أما القيوم فهو الذي بلغ مطلق الكمال في وصفه على الدوام، وهو القائم بذاته فلا يحتاج إلى غير، وهو القائم على كل

(١) هو: أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر العباداني المطوعي، نزيل إصطخر شيخ القراء في عصره،

ولد سنة (٢٧٠هـ)، كان رأساً في القرآن وحفظه، توفي سنة (٣٧١هـ)، انظر: غاية النهاية: (١/٢١٣).

(٢) انظر: المصاحف لابن أبي داود: (١/٣٠٩)، والبحر المحيط: (٢/٢٧٨)، والإتحاف: ص ٢٠٧، وقراءة المطوعي لا يقرأ بها وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

(٣) تفسير غريب القرآن: ص ٧، وانظر: الصحاح للجوهري: (٥/٢٠١٧)، ولسان العرب لابن منظور: (٣/١٤٩) مادة (ق.وم).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب التهجد بالليل، برقم (١١٢٠)، وكتاب التوحيد، باب قوله

تعالى: ﴿وَمِنْ يَوْمِهِمْ أَنْزَلُهُمْ﴾ برقم (٧٤٤٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب النداء الأكيد

إلى قيام ليلة القدر، برقم (١٨٠٨)، وأحمد في مسنده: (١/٢٩٨، ٣٥٨).

(٥) جامع المسائل لابن تيمية (٥/١٦٥)

شيء حتى لا يتصور وجود شيء، ولا دوامه إلا به، فجميع الموجودات مفتقرة إليه، ولا قوام لها بدونه، وهو سبحانه مستغنى عنها^(١)

واسم القيوم، والقيام، والقيم؛ يدل على ذات الله تعالى وعلى صفة القيومية بدلالة المطابقة، وعلى صفة القيومية وحدها بدلالة التضمن، كما أنه يدل على الوجود، والبقاء، والغنى بالنفس؛ وسائر أنواع الكمال في الذات، والصفات، والأفعال؛ بدلالة اللزوم^(٢). والقيومية صفة ذاتية ثابتة لله؛ بدلالة الكتاب والسنة. ودوام الحياة والقيومية من دلائل دوام الملك والربوبية، وكمال الصفات الإلهية، وكل صلاح أو فعل تراه في الخلق فإنما هو أثر من آثار قيوميته؛ ولهذا قيل أن (الحي والقيوم) هما الاسم الأعظم لله تعالى. قال الطحاوي: "أعلم أن هذين الاسمين، أعني: الحي القيوم مذكوران في القرآن معا في ثلاث سور - كما تقدم^(٣) - وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل أنهما الاسم الأعظم، فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن وأصدق، ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ القديم. ويدل أيضا على كونه موجودا بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود.

والقيوم أبلغ من القيام؛ لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل تفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحهما؛ أنه يفيد ذلك. وهو يفيد دوام قيامه وكل قيامه، لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول ولا يافل، فإن الأفل قد زال قطعاً، أي: لا يغيب ولا ينقص ولا يفنى ولا يعدم، بل هو الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال، موصوفاً بصفات الكمال^(٤).

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ٨٩-٩٢، والصواعق المرسلّة لابن القيم: (٤/ ١٣٢٨-١٣٢٩)، ومعارج القبول: (١/ ٢٠٧-٢٠٩)، وجامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير: (٤/ ٢٣٢)، وشرح ابن القيم لأسماء الله الحسنى للأشقر: ص ١٣٣-١٣٦.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ٩٠-٩٢، وشرح ابن القيم لأسماء الله الحسنى للأشقر: ص ١٣٣-١٣٦، وشرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة لسعيد القحطاني: ص ١٥٦-١٥٧.

(٣) يعني قوله تعالى في سورة البقرة وفي سورة آل عمران: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وفي طه: ﴿وَعَنَتِ الْأُجُورُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٩٠-٩١، وانظر: تفسير ابن كثير: (١/ ٣٠٨)، وجامع المسائل: (١/ ٣٨).

• الموضع الرابع: ﴿وَلَا يَزَالُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]

القراءات الواردة في الآية:

قرأ أبي ﷺ (إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ) بضم النون و(قبل موته) بميم بعد الهاء، وقرأ الجمهور (لِيُؤْمِنُوا) بفتح النون، وحذف الميم (موته).^(١)

و(إن) على القراءتين نافية، و(من أهل الكتاب) صفة لموصوف تقديره: أحد، والضمير المجرور (به) عائد على عيسى -عليهم السلام- أي: ليؤمنن بعيسى.

أما الضمير في (موته)، فعلى قراءة أبي ﷺ (موتهم) يعود إلى أهل الكتاب. فكل كتابي لا يموت حتى يؤمن بعيسى -عليهم السلام-^٢، وهذا حكاية للواقع، لأن كل محتضر ينجلي له ما كان جاهلا به، فيؤمن به لكن لا ينفعه إيمانه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٨]

وأما قراءة الجمهور فيحتمل أن يعود الضمير في قوله تعالى: (قبل موته) أمرين: الأول: أن يعود الضمير إلى أهل الكتاب، فكل كتابي تحضره الوفاة، فإنه يؤمن بعيسى -عليهم السلام-، فكل من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين الحق من الباطل، لأنه وقت غرغرة الروح.

الثاني: أن يعود الضمير إلى عيسى -عليهم السلام-، أي: ما من أحد من أهل الكتاب حيا عند نزول عيسى -عليهم السلام- إلا ليؤمنن به قبل موت عيسى -عليهم السلام-، وذلك عند اقتراب الساعة، وظهور علاماتها الكبرى، فعند نزول عيسى في آخر الزمان لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا ويؤمن بالمسيح -عليهم السلام-^٣، ورجح

(١) انظر: البحر المحيط: (٣/ ٣٨٦) والجامع لأحكام القرآن: (٤/ ١٤٣)، وقراءة أبي ﷺ شاذة لمخالفتها رسم المصحف.

(٢) اختلف في مرجع الضمير هل هو لعيسى ﷺ، أو لمحمد ﷺ؟ والأشهر أنه لعيسى ﷺ. انظر: تفسير القرآن العظيم: (١/ ٥٥٧).

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية: (١/ ٣٨٧)، ولوامع الأنوار: (٢/ ٩٤).

هذا القول الطبري، وتبعه ابن كثير^(١). قال ابن تيمية في ترجيح عودة الضمير على عيسى - عليهم السلام -: "هذا عند أكثر العلماء معناه قبل موت المسيح، وقد قيل: قبل موت اليهودي، وهو ضعيف كما قيل: أنه قبل موت محمد، وهو أضعف، فإنه لو آمن به قبل الموت لنفعه إيمانه به، فإن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر. وإن قيل: المراد به الإيمان الذي يكون بعد الغرغرة لم يكن في هذا فائدة؛ فإن كل أحد بعد موته يؤمن بالغيب الذي كان يجحد، فلا اختصاص للمسيح به، ولأنه قال قبل موته، ولم يقل بعد موته، ولأنه لا فرق بين إيمانه بالمسيح وبمحمد صلوات الله عليهما وسلامه، واليهودي الذي يموت على اليهودية يموت كافرا بمحمد والمسيح عليهما الصلاة والسلام؛ ولأنه قال ﴿وَلِإِن مِّنْ أَهْلٍ﴾ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ۖ وَقَوْلُهُ ﴿لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ فعل مقسم عليه، وهذا إنما يكون في المستقبل، فدل ذلك على أن هذا الإيمان بعد إخبار الله بهذا، ولو أريد به قبل موت الكتابي؛ لقال وإن من أهل الكتاب إلا من يؤمن به لم يقل (ليؤمنن به)، وأيضا فإنه قال: ﴿وَلِإِن مِّنْ أَهْلٍ الْكِتَابِ﴾ وهذا يعم اليهود والنصارى؛ فدل ذلك على أن جميع أهل الكتاب اليهود والنصارى يؤمنون بالمسيح قبل موت المسيح وذلك إذا نزل آمنت اليهود والنصارى بأنه رسول الله، ليس كاذبا كما تقول اليهود، ولا هو الله كما تقوله النصارى؛ والمحافظة على هذا العموم أولى من أن يدعى أن كل كتابي ليؤمنن به قبل أن يموت الكتابي فإن هذا يستلزم إيمان كل يهودي ونصراني؛ وهذا خلاف الواقع، وهو لما قال ﴿وَلِإِن مِّنْ أَهْلٍ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ دل على أن المراد بإيمانهم قبل أن يموت هو، علم أنه أريد بالعموم عموم من كان موجودا حين نزوله؛ أي لا يتخلف منهم أحد عن الإيمان به، لا إيمان من كان منهم ميتا.^(٢)

(١) انظر: جامع البيان: (٣٧٩/٩)، والمحزر الوجيز: (٣٠٥/٤)، والبحر المحيط: (٤٠٨/٣)، والجامع لأحكام القرآن: (١١/٦)، وتفسير القرآن العظيم: (٥٧٦/١)، واللباب: (١١٨/٧)، وأضواء البيان: (١٢٩/٧)، وتيسير الكريم المنان: (٤٠٢/١).

(٢) الجواب الصحيح (٤ / ٣٤ - ٣٦)

وقد ثبت في الحديث نزول عيسى -عليهم السلام-، وقتله الدجال، ووضع الجزية، وإيمان أهل الكتاب به مع المسلمين^١.

قال السفاريني: "ونزوله عليه الصلاة والسلام ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، أي: ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، وذلك عند نزوله من السماء آخر الزمان، حتى تكون الملة واحدة؛ ملة إبراهيم حنيفاً مسلماً^٢. أه^٣. ونزول عيسى -عليهم السلام- وقتله الدجال حق وصدق عند أهل السنة، للنصوص الواردة في ذلك، وليس في العقل ولا في الشرع ما يبطله، فوجب إثباته. وقد أنكر ذلك بعض المعتزلة والجهمية ومن وافقهم، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَحَاقَ النَّيْتَنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وبغيرها من النصوص التي تدل على ختم النبي ﷺ للنبوّة، وإجماع المسلمين أنه لا نبي بعد نبينا ﷺ، وأن شريعته مؤبدة إلى يوم القيامة ولا تنسخ. وهذا استدلال فاسد باطل؛ إذ ليس المراد بنزول عيسى -عليهم السلام- في آخر الزمان أنه ينزل نبياً بشرع ينسخ شريعة محمد ﷺ التي جاء بها من عند الله تعالى، وإنما ينزل حكماً مقسطاً يحكم بشرعنا؛ بل ويحيي من أمور شرعنا ما هجره الناس^٤.

الموضع الخامس: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]
القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ فقرأ مجاهد وابن محيصن بفتح الميم الثانية (وَمُهَيْمِنًا)، وقرأ جمهور القراء بكسرها (وَمُهَيْمِنًا)^(٤).

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب نزول عيسى عليه السلام برقم (٣٤٤٨)، ومسلم في

صحيحه، كتاب الإيمان، باب عيسى ابن مريم حاكماً بشريعة محمد ﷺ برقم (٢٤٢).

(٢) لوامع الأنوار ٩٤ / ٢، وانظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ٢٣٣-٢٣٤.

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية: (٦٦-٦٧)، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد: ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٤) انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ص ٣٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري، والإتحاف: ص ٢٥٤. وقراءة مجاهد لا يقرأ بها، وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

(مُهِيمًا) على قراءة كسر الميم اسم فاعل، أي: القرآن أمين على ما قبله من الكتب، فما أخبر به أهل الكتاب عن كتبهم إن كان في القرآن صدق، وإن خالفه كُذِّب. وأما قراءة فتح الميم اسم مفعول، والمعنى: أن القرآن مشهود عليه من عند الله تعالى بأنه مصان من التحريف والتبديل، فهو كقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]. وكلا المعنيين حق وصدق؛ فالقرآن "مهيمن على كل كتاب أنزل، لا نسخ له بعده، ولا تغيير، ولا تحويل، ولا تبديل"؛ قال ابن تيمية: "والناسخ مهيمن على المنسوخ، قاض عليه"^٢.

والضمير في (عليه) على قراءة ابن محيصن عائد على الكتاب الأول ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ والمراد به القرآن، فتعريفه للعهد، وعلى قراءة الجمهور عائد على الكتاب الثاني ﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾ والمراد به جنس يشمل الكتب المتقدمة، فتعريفه للجنس.^٣ والمهيمن في اللغة الرقيب، واختلف في معنى المهيمن على عدة أقوال:

١- أمين على ما قبله من الكتب السابقة، ومعنى أمانة القرآن على ما قبله من كتب سماوية أنه رقيب وحافظ لما فيها من حق، وهو يحكم عليها، ولا تحكم عليه فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه منها فهو باطل.

٢- مصدقا على ما أخبر من الكتب السابقة.

٣- شاهداً على ما سبقه، فهو مشتمل على ما اشتملت عليه الكتب السماوية السابقة.

قال ابن كثير: "وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم "المهيمن" يتضمن هذا كله، فهو أمين وشاهد، وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم، الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها، أشملها، وأعظمها، وأحكمها، حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره؛ فلهذا جعله شاهداً، وأميناً، وحاكماً عليها كلها، وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ

(١) معارج القبول: (٣ / ١٠٩٩)، وانظر: الإيمان بالقرآن: ص ٧٤.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٧ / ١٩٧).

(٣) انظر: البحر المحيط: (٣ / ٥٠٢)، والتحرير والتنوير: (٦ / ٢٢١).

لَحْفُظُونَ ﴿[الحجر: ٩]﴾^(١) هـ. قال الشوكاني: "القرآن صار شاهدا بصحة الكتب المنزلة، ومقررا لما فيها مما لم ينسخ، وناسخا لما خالفه منها، ورقيبا عليها، وحافضا لما فيها من أصول الشرائع، وغالبا لها، لكونه المرجع في المحكم منها والمنسوخ، ومؤتمنا عليها، لكونه مشتملا على ما هو معمول به منها، وما هو متروك^٢؛ وقال ابن تيمية: "أنزل عليه (أي على النبي - صلى الله عليه وسلم -) الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب، ومهيمننا عليه، فصدق كتابه ما بين يديه من كتب السماء.. وهيمن على ما بين يديه من الكتاب، وذلك يعم الكتب كلها شاهدا وحاكما ومؤتمنا، يشهد بمثل ما فيها من الأخبار الصادقة، وقرر ما في الكتاب الأول من أصول الدين وشرائعه الجامعة التي اتفقت عليها الرسل، كالوصايا المذكورة في آخر الأنعام، وأول الأعراف، وسورة سبحان، ونحوها من السور المكية"^٣

• الموضع السادس: ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ أَفْعِدُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يَطْعَمُهُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسَلُ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يَطْعَمُهُ﴾ فقرأ الحسن والمطوعي (وَلَا يَطْعَمُ) بفتح الياء والعين على البناء للفاعل، وقرأ جمهور القراء (وَلَا يَطْعَمُ) بضم الياء وكسر العين على البناء للمفعول^(٤).

ومعنى قراءة الجمهور (يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ) أي يرزق خلقه سبحانه، ولا يرزق، فهي دالة على الغنى المطلق له سبحانه، وأما قراءة فتح الياء (وَلَا يَطْعَمُ) أي: لا يأكل، فهو سبحانه مستغن عن غيره، وهذه القراءة موافقة لأحد الأقوال في معنى اسم الله (الصَّمَدُ)، فقد فسره بعض العلماء بأنه الذي لا جوف له، ولا يأكل الطعام، وممن قال بهذا

(١) تفسير القرآن العظيم: (١٢٨/٣)، انظر: البحر المحيط: (٥١٣/٣)، وفتح القدير: (١٧٨/١)، مجموع الفتاوى ١٧ / ٤٣، الإيمان بالقرآن: ص ٧٤-٧٥.

(٢) فتح القدير: (٤٨/٢)، وانظر: الجواب الصحيح: (٤٢٨/٢)، والإيمان بالقرآن: ص ٧٥.

(٣) الجواب الصحيح ١/ ٦٢-٦٤.

(٤) انظر: مختصر الشواذ: ٣٦، والبحر المحيط: (٨٦/٤)، والإتحاف: ص ٢٦٠، وقراءة الحسن لا يقرأ بها وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

القول ابن مسعود، وابن عباس -رضي الله عنهما-، ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح والضحاك والسدي، وغيرهم^(١).

وخص الإطعام هنا دون غيره من ضروب الإنعام؛ لأن الحاجة إليه أمس^٢.

والله تعالى منزّه عن الحاجة التي هي دليل عدم استحقاق المحتاج للألوهية، وعدم صلاحيته لها؛ ولهذا قال عز وعلا: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَاكُلَانِ مِنَ الطَّعَامِ﴾ [المائدة: ٧٥]^(٣). قال ابن تيمية في الاستدلال بذلك على أن تنزهه عن الطعام دليل غناه المطلق واستحقاقه دون سواه للألوهية: "فهذا كلام في سياق نفي الإلهية عن المسيح وغيره، وتكفير من قال: إنه الله، أو إن الله ثالث ثلاثة، ومن اتخذ وأمة إلهين من دون الله، فبيّن غايته وغاية أمّه، فقال ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ وهو ردّ على اليهود والنصارى.

ثم قال: ﴿كَانَا يَاكُلَانِ مِنَ الطَّعَامِ﴾ وهو يقتضي أن أكل الطعام منافٍ للإلهية، فمن يأكل الطعام لا يصلح أن يكون إلهاً. ولولا منافاته للإلهية لم يذكر دليلاً على نفيها، فإن الدليل يستلزم المدلول عليه، فعلم أن أكل الطعام يستلزم نفي الإلهية^(٤). ثم إن كونه سبحانه في نفسه لا يأكل ولا يشرب مدح له، وتنزيهه من جهة أخرى، فإن نفس كونه يُطعم ولا يُطعم وصف اختصّ به وتفرّد به سبحانه. فالحيوان إنسهم وجنهم وبهائمهم يأكلون، فإذا قُدِّرَ أنهم أطمعوا فهم يُطعمون، والملائكة وإن كانوا لا يطعمون فهم لا يُطعمون؛ فليس هناك من يُطعم ولا يُطعم إلا الله^(٥).

• الموضوع السابع: ﴿وَكُلُّ الْمَلَكُ يَوْمَ يُفْعَلُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣]

القراءات الواردة في الآية:

(١) انظر: جامع البيان: (٢٨٣/١١)، والجامع لأحكام القرآن: (٣٠٨/٦)، وتفسير ابن كثير: (٢٤٣/٢)، وأضواء البيان: (٤٧٤/١).

(٢) البحر المحيط: (٨٥/٤)

(٣) انظر: جامع المسائل (١/ ١١٦)

(٤) جامع المسائل (١/ ١١٦)

(٥) انظر: جامع المسائل: (١١٨/١)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٩٢.

قرأ الحسن وعياض بفتح الواو (في الصُّور). وقرأ جمهور القراء بإسكان الواو (في الصُّور).^١
والصُّور على قراءة الحسن جمع (صُورَة). والمراد النفخ في الأجساد لتعاد إليها الأرواح.

أما قراءة الجمهور فاختلف في معنى الصور على قولين:

الأول: قرن ينفخ فيه نفختان، إحداهما لفناء من كان حيا على الأرض، والثانية لنشر وبعث كل ميت^٢. ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ يُنظَرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]. وهو الذي عليه جمهور المفسرين.

الثاني: جمع صورة، كالصوف جمع "صوفة". والنفخ في الصُّور عبارة عن النفخ في أجساد الموتى؛ لتعاد إليها الأرواح^٣.

والصور في لغة العرب هو القرن الذي ينفخ فيه، وبذلك فسرهُ النبي ﷺ لما سئل عنه؛ فقال: "الصور قرن ينفخ فيه"^٤.

وقد رد القرطبي القول بأن الصور جمع صورة؛ فقال: "والصور قرن من نور ينفخ فيه، النفخة الأولى للفناء والثانية للإنشاء؛ وليس جمع صورة كما زعم بعضهم، أي ينفخ في صور الموتى على ما نبينه.... وكذا في التنزيل "ثم نفخ فيه أخرى" ولم يقل فيها، فعلم أنه ليس جمع الصورة، والأمم مجمعة على أن الذي ينفخ في الصور إسرافيل -عليهم

(١) انظر: مختصر الشواذ: ٣٨، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني: (٥٩/٢)، والبحر المحيط: (١٦٥/٤). وقراءة الحسن لا يقرأ بها، وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

(٢) اختلف العلماء في عدد النفخات فقال بعضهم: إنها ثلاث نفخات: نفخة الفزع ثم بعدها نفخة الصعق ثم بعدها نفخة النشور. وذهب آخرون إلى أن عدد النفخات اثنتان، نفخة الصعق ونفخة النشور. انظر: جامع البيان: (٢٤١/٧)، والتنذرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي: ص ٢٣ وما بعدها، ومعارج القبول: (٦٦٠-٦٥٩/٢)، والقيامة الكبرى للأشقر: ص ٣٣.

(٣) انظر: جامع البيان: (٢٤١/٧)، والمفردات للراغب الأصفهاني: ص ٢٨٩، وتفسير ابن كثير: (١٤٦/٢)، والتفسير الكبير للرازي: (٣٣/١٣)، والدر المصون: (٩٨/٣)، واللباب: (٢٢٥/٨).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب ذكر البعث والصور برقم (٤٧٤٢)، وأحمد في مسنده: (١٦٢/٢)، وانظر: مقاييس اللغة: (٣٢٠٦/٣) مادة (ص.و.ر).

السلام-...قال ابن فارس: الصور الذي في الحديث كالقرن ينفخ فيه، والصور جمع صورة. وقال الجوهري: الصور القرن... وقال عمرو بن عبيد: قرأ عياض: "يوم ينفخ في الصور" فهذا يعني به الخلق...قلت: وممن قال إن المراد بالصور في هذه الآية جمع صورة أبو عبيدة، وهذا وإن كان محتملاً فهو مردود بما ذكرناه من الكتاب والسنة، وأيضاً لا ينفخ في الصور للبعث مرتين، بل ينفخ فيه مرة واحدة، فإسرافيل -عليهم السلام- ينفخ في الصور الذي هو القرن، والله عز وجل يحيى الصور. وفي التنزيل ﴿فَنفُخُ فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢]، أ.هـ^١

الموضع الثامن: ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَصَّلْنَاهُ﴾ فقرأ ابن محيصن والجحدري (فَصَّلْنَاهُ) بالضاد المنقوطة، وقرأ جمهور القراء بالصاد المهملة (٢).

فقراءة الضاد تفيد تفضيل القرآن الكريم على بقية الكتب السماوية، ويشهد لذلك آيات كثيرة منها قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانًى﴾ [الزمر: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلٌ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]، "فالتوراة والإنجيل والقرآن جميعها كلام الله، والقرآن أفضل الثلاثة، فلذلك كان له الهيمنة على الكتب السابقة، وإليه المرجع في الأحكام اللاحقة، والشرعة، والمنهاج لا بد أن يكون منه مأخوذاً، والمرجع والرأي إليه أبداً^٣.

وأما القراءة بالصاد ففيها وجهان:

الأول: بينا ما فيه من الحلال والحرام

(١) الجامع لأحكام القرآن: (٢٠/٧)، وانظر: التذكرة للقرطبي: ص ٢٢٢-٢٣٠، وشرح العقيدة الواسطية: (٢/ ١٢٨)، ولوامع الأنوار: (١٦١/٢ - ١٦٧)، والإيمان. حقيقته. أركانه. نواقضه: ص ١٥١.
(٢) انظر: مختصر الشواذ: ٤٩، والإتحاف: ص ٢٨٤. وقراءة ابن محيصن لا يقرأ بها، وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

٣ القرآن الكريم ومنزلته لمحمد طاهري ٦٦٣/٢ - ٦٦٤.

الثاني: ميزنا به الهدى من الضلالة ووضحنا فيه الحق من الباطل.^(١)

• الموضع التاسع: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]
القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿أَنفُسِكُمْ﴾ فقرأ ابن محيصن بفتح الفاء (أَنفُسِكُمْ)، وقرأ الجمهور بضم الفاء (أَنفُسِكُمْ)^(٢).

فقراءة فتح الفاء من النفاسة، أي: من أشرفكم وأعزكم، فمحمد ﷺ هو أفضل الخلق على الإطلاق، والأدلة على ذلك كثير، منها قوله ﷺ: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع"^(٣)، والواجب الإيمان بما تضمنته هذه الأدلة، وبمقتضياتها، واعتقاد أفضليته صلى الله عليه وسلم من غير انتقاص لغيره من الأنبياء والرسل، يقول حافظ الحكمي: "التفضيل بما أكرم الله عز وجل نبيه ورفع به درجته، ونوه في الوحي بشرفه من الفضائل الشرعية والأخروية وغير ذلك مما شهد الله تعالى به ورسوله صلى الله عليه وسلم..فهو الذي يجب اعتقاده، والإيمان به، والتصديق والانقياد له والتسليم؛ فلا يؤخذ علم ما يختص بالله ورسوله إلا عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم"؛

أما قراءة ضم الفاء فالمعنى: منكم وتعرفونه. قال القرطبي: "قوله تعالى: ﴿أَنفُسِكُمْ﴾ يقتضي مدحا لنسب النبي ﷺ وأنه من صميم العرب وخالصها. فالله سبحانه وتعالى لا يصطفي لرسالته إلا من كان من خيار قومه نسباً، وهذا من صفات الأنبياء والرسل وخصائصهم." يقول النبي ﷺ: "بعثت من خير قرون بني آدم قرناً فقرنا

(١) انظر: البحر المحيط: (٣٠٨/٤)، والنكت والعيون: (٢٢٨/٢).

(٢) انظر: مختصر الشواذ: ٥٦، والمحتسب: (٣٠٦/١)، والبحر المحيط: (١٢١/٥) وقراءة فتح الفاء لا يقرأ بها، وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، برقم "٢٢٧٨".

(٤) معارج القبول: (١١٤/٣) بتصرف يسير.

(٥) انظر: الرسل والرسالات: ص ٨٢.

حتى كنت من القرن الذي كنت منه^(١). وقد قال هرقل ملك الروم لأبي سفيان: "فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها"^(٢).

وفي صحيح مسلم عن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم". وروي عنه ﷺ أنه قال: "إني من نكاح ولست من سفاح". معناه أن نسبه ﷺ إلى آدم -عليهم السلام- لم يكن النسل فيه إلا من نكاح، ولم يكن فيه زنا. وقرأ عبد الله بن قسيط المكي من (أنفسكم) بفتح الفاء من النفاسة؛ ورويت عن النبي ﷺ وعن فاطمة رضي الله عنها، أي: جاءكم رسول من أشرفكم وأفضلكم؛ من قولك: شيء نفيس إذا كان مرغوبا فيه. وقيل: من أنفسكم أي أكثركم طاعة.^(٣) أهـ.

فقد امتن الله على عباده المؤمنين فبعث فيهم نبيا من أنفسهم، ليكون ذلك شرفا لهم أبد الأبد، وليعرفون أحواله من الصدق والأمانة ونحوها، ويتمكنون من الأخذ عنه، وتعلم الحكمة منه؛ فهو ينطق بلسانهم؛ وبما يفهمونه من الأغراض والفصاحة، ولا يأنفون عن الانقياد له، وهو -صلى الله عليه وسلم- في غاية الحرص عليهم، والنصح لهم، والسعي في مصالحهم.^(٤)

• الموضع العاشر: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأْنَا مَا فَرَّقْنَاهُ لِنُقَرِّأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكِّكَ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَرَّقْنَاهُ﴾ فقرأ ابن محيصن بتشديد الراء (فَرَّقْنَاهُ)، وقرأ جمهور القراء بتخفيف الراء (فَرَّقْنَاهُ)^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، برقم (٣٥٥٧).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، برقم (٧).
(٣) الجامع لأحكام القرآن: (٢١٨/٨)، وانظر: البحر المحيط: (١٢١/٥)، وتفسير القرآن العظيم: (١٤٣/٢)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ١٥٨-١٦٤.
(٤) انظر: تفسير السعدي: ص ٣٥٦، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ١٥٦، وتيسير العزيز الحميد ٣٤٨، وشرح ثلاثة الأصول: ص ٩٩، والرسائل: ص ٧١-٧٣.
(٥) انظر: مختصر الشواذ: ٨١، والمحاسب: (٢٣/٢)، والإتحاف: ص ٣٦٢، وقراءة ابن محيصن لا يقرأ بها، وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

فقراءة التشديد تحتل معنيين:

الأول: أن تكون دالة على تفريق القرآن وتنجيئه في النزول. أي أنزلناه شيئاً بعد شيء، لا جملة واحدة، قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "فصلناه من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا، ثم نزل مفزقاً منجماً على الوقائع إلى رسول الله ﷺ في ثلاث وعشرين سنة"^(١).

الثاني: أن يكون التضعيف فيه للتكثير، أي: فرقنا آياته بين أمر ونهي، وحكم وأحكام، ومواعظ وأمثال وقصص وأخبار ماضية ومستقبلية.

أما قراءة التخفيف فعلى معنى بينا حلاله وحرامه، ويحتمل أن تكون بمعنى فرقنا فيه بين الحق والباطل.^(٢)

والآية فيها التصريح بنزوله مفزقاً كي يقرأه محمد ﷺ على الناس على مهل وتثبت، ونزله سبحانه تنزيلاً بحسب الوقائع والأحداث. أما الكتب السماوية الأخرى - كالتوراة والإنجيل والزبور - فكان نزولها جملة ولم تنزل مفزقة، يدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ

الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] وهو ما عليه جمهور العلماء^(٣). وبهذا شارك القرآن الكتب السماوية السابقة في النزول جملة؛ وذلك بنزوله إلى بيت العزة جملة، وانفرد عنها بنزوله على النبي -صلى الله عليه وسلم- منجماً حسب الوقائع والأحداث في ثلاث وعشرين سنة، ولا يخفى ما في ذلك من الحكم الجلييلة التي ذكر بعضها في كتاب الله تعالى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأْنَاهُ أَهْلًا وَقَرَأْنَاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾. قال ابن عاشور: "وقد علل بقوله: ﴿لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فهما علتان: أن يقرأ على الناس وتلك علة لجعله

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: (٢١٩/١٠)، والبحر المحيط: (٨٤/٦)، واللباب: (٤٠٥/١٢).

(٢) جامع البيان: (٥٧٤/١٧).

(٣) انظر: جامع البيان: (٥٧٤/١٧)، ومعاليم التنزيل: (١٣٦/٥)، والبحر المحيط: (٨٧/٦)، والإيمان بالقرآن: ص ١٢١.

قرآنا، وأن يقرأ على مكث، أي مهمل وبطاء وهي علة لتفريقه، والحكمة في ذلك أن تكون ألفاظه ومعانيه أثبت في نفوس السامعين. "أ.هـ. (١).

• الموضوع الحادي عشر: قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَبُطِئَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]
القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ﴾ فقرأ مجاهد وابن محيصن (فَلَا يَقُومُ) بياء مفتوحة وقاف مضمومة بعدها واو، وقرأ جمهور القراء (فَلَا نُقِيمُ) بالنون المضمومة تليها قاف مكسورة بعدها ياء (٢).

فقراءة الجمهور (نقيم) من "أقام" والنون للعظمة، وقراءة ابن محيصن (يقيم) مضارع "قام" المتعدي.

وفي معنى قراءة الجمهور (فَلَا نُقِيمُ) قولان:
الأول: أن المعنى أنه لا قدر لهم عند الله ولا ميزان، وهو كناية عن سقوط مرتبتهم وازدراؤهم عند الله بسبب كفرهم.

والثاني: أن المعنى أننا لا نزنهم، لأن الوزن إنما يوضع لأجل الحسنات والسيئات من الموحدين، لتمييز مقدار الطاعات من السيئات، وهؤلاء لا حسنات لهم توزن في الكفة الأخرى في مقابلة سيئاتهم، لعدم شرطها وهو الإيمان. كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. (٣) وممن رجع أن أعمالهم لا توزن مستدلا بهذه الآية السفاريني في لوامع الأنوار، فقال: "والحق أن الكفار لا يقيم الله لهم وزنا، لقوله تعالى: 'فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا، ومن قال توزن أعمالهم لوروده في ظواهر عموم الآيات والأحاديث يجيب عن الآية بأنه تعالى لا يقيم لهم وزنا نافعا، كما في قوله: 'وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا' أي كالهباء في عدم نفعه. "أ.هـ. (٤)

(١) التحرير والتنوير: (١٨١/١٤).

(٢) انظر: مختصر الشواذ: ٨٥، وإعراب القراءات الشواذ: (٣٦/٢)، والبحر المحيط: (١٥٨/٦)، وقراءة ابن محيصن شاذة لا يقرأ بها، وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

(٣) أضواء البيان: (٣٥٢/٣-٣٥٣).

(٤) لوامع الأنوار: (١٨٥/٢).

ومن أهل العلم من ذكر أن أعمال الكفار توزن، واستدل بقول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ (٦) ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (٧) ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ (٨) ﴿فَأُمُّهُ كَاوِيَةٌ﴾ (٩) ﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا هِيَ﴾ (١٠) ﴿نَارُ حَامِيَةٍ﴾ (١١) [القارعة: ٦ - ١١]. في مقام الوزن، لإظهار الحجة عليه.^(١)

وأما قراءة ابن محيصن (فلا يقوم) ظاهرها أن العامل يوزن يوم القيامة، وقد دلت النصوص على أن العباد يوزنون يوم القيامة، فيثقلون في الميزان، ويخفون على قدر إيمانهم^٢. فعن أبي هريرة ؓ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة وقال اقرءوا: ﴿فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنَّا﴾"^٣، وقد رجح السفاريني أن صحف الأعمال هي التي توزن، فقال: "اختلف في الموزون قيل يوزن العبد مع عمله، وقيل توزن نفس الأعمال.. والحق ما قدمناه ان الموزون صحف الأعمال"^٤ وقد ذكر أن جمهور من المفسرين على ذلك^٥، وقد ذكر شارح الطحاوية أن نصوص الشرع دالة على أن صحف الأعمال توزن، والعامل يوزن، والأعمال أنفسها توزن.^٦

وقد دلت النصوص أيضا على أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان، وعلى أن الوزن لأعمال العباد يكون بعد المحاسبة، لأن المحاسبة تكون لتقرير الأعمال، والوزن يكون لإظهار مقاديرها، ليكون الجزاء بحسبها.^٧

• الموضع الثاني عشر: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿ [مریم: ٦٤]

القراءات الواردة في الآية:

(١) انظر: تيسير الكريم المنان: ص ٤٨٧، وتفسير القرآن للعثيمين: (١١٧/٦)، والتذكرة للقرطبي: (١/ ٣٧٧-٣٨٢).

(٢) انظر: إملأ ما من به الرحمن للعكبري: (١٠٩/٢)، والفريد في إعراب القرآن للهمداني: (٣/ ٣٧٥)، واللباب: (٥٧٣/١٢)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ٦١٠-٦١١، ومعارج القبول: (٢/ ٨٤٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة الكهف، برقم (٤٧٢٩).

(٥) لوامع الأنوار: (٢/ ١٨٧).

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٠٨-٦١٢.

(٨) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٠٩-٦١٠، والتذكرة للقرطبي: (١/ ٣٧٩).

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا نَنْزِلُ﴾ فقرأ الأعرج بالياء (وَمَا يَنْزِلُ)، وقرأ جمهور القراء بالنون (وَمَا نَنْزِلُ)^(١).

فقراءة الياء (وَمَا يَنْزِلُ) يحتمل أن يعود ضمير الفاعل على جبريل -عليهم السلام-، وضعفه ابن عطية بدلالة سياق الآية، فإن بعده قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾^(٢).

ويحتمل أن يعود الضمير على الوحي فالقرآن لا يتنزل إلا بأمر الله في الأوقات التي يقدرها، وهو على إضمار القول. قال أبو حيان: "قرأ الأعرج بالياء على أنه خبر من الله. قيل: والضمير في (وَمَا يَنْزِلُ) عائد على جبريل عليه السلام... ويحمل ذلك القول على إضمار. أي: وما يتنزل جبريل إلا بأمر ربك قائلاً ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾، أي: يقول ذلك على سبيل الاستعذار في البطء عنك بأن ربك متصرف فينا، ليس لنا أن نتصرف إلا بمشيئته، وإخبار أنه تعالى ليس بناسيك وإن تأخر عنك الوحي" أه.^(٣)

وأما على قراءة النون (وَمَا نَنْزِلُ) فالفاعل جبريل -عليهم السلام- والملائكة عليهم السلام. وهذا ما رجحه الإمام الطبري في تفسيره فقال: "وإنما يحمل تأويل القرآن على الأغلب من معانيه، ما لم يمنع من ذلك ما يجب التسليم له. فتأمل الكلام إذن: فلا تستبطننا يا محمد في تخلفنا عنك، فإننا لا ننزل من السماء إلى الأرض إلا بأمر ربك لنا بالنزول إليها... فليس لنا أن نحدث في سلطانه أمراً إلا بأمره إيانا به ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ شَيْئاً﴾... ولكنه أعلم بما يدبر ويقضي في خلقه جل ثناؤه." أه.^(٤)

ونزول الملائكة بالوحي أو بغيره لا يقع إلا بأمر من الله تعالى، وليس لهم اختيار في النزول، ولا في لقاء الرسل، فالملك رَسُولٌ منفذ لأمر ربه سبحانه، وليسَ لَهُ من الأمر شيء، بل كم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء

(١) انظر: مختصر الشواذ: ٨٨، وإعراب القراءات الشواذ: (٥٣/٢)، والبحر المحيط: (٢٠٤/٦)، وقراءة الأعرج لا يُقرأ بها، وهي خارجة عن القراءات العشر المتواترة.

(٢) انظر: المحرر الوجيز: (٤٩٨/٩).

(٣) البحر المحيط: (٢٠٤/٦) وانظر: الدر المصون: (٥١٤٥/٤)، واللباب في علوم الكتاب: (٩٨/١٣)

(٤) جامع البيان: (٢٢٥/١٨)

ويرضى ^(١)؛ قال ابن أبي العز: "لفظ الملك مشعر بأنه رسول منفذ لأمر مرسله فليس لهم من الأمر شيء بل الأمر كله لله الواحد القهار وهم ينفذون أمره.. فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أفطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر".^٢

• الموضوع الثالث عشر: ﴿وَلِنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلِنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقرأ ابن عباس رضي الله عنهما وعكرمة (منهم) بالهاء، وقرأ جمهور القراء (منكم) بالكاف^(٣).

فعلى قراءة (منهم) يكون الورود خاص بالكفار، فالضمير راجع إلى الآيات التي قبلها في الكفار: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ خِيفًا﴾ ^(٦٨) ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَنتَظَرُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ^(٦٩) ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلًا ^(٧٠) [مريم: ٦٨ - ٧٠] وعن عبد الله بن السائب، أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقرأها كذلك: "وإن منهم إلا واردها" يعني: الكفار^(٤).

أما على قراءة (منكم) بالكاف فالمرور عام للمؤمنين والكافرين، ولذا اختلف العلماء في المراد بالورود. قال الشنقيطي: "اختلف العلماء في المراد بورود النار في هذه الآية الكريمة على أقوال:

الأول: أن المراد بالورود الدخول، ولكن الله يصرف أذاها عن عباده المتقين عند ذلك الدخول.

الثاني: أن المراد بورود النار المذكور: الجواز على الصراط ؛ لأنه جسر منصوب على متن جهنم.

(١) انظر: الصفية لابن تيمية : (٢٠٨/١)، معارج القبول ٢ / ٦٥٦ - ٦٥٧ ، والتحرير والتنوير: (٧٣/٩)، وعالم الملائكة: ص ٣٤ .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٣) انظر: مختصر الشواذ: ٨٩، والبحر المحيط: (١٩٧/٦) وقراءة ابن عباس رضي الله عنهما شاذة لمخالفاتها رسم المصحف.

(٤) انظر: جامع البيان: (٢٣١/١٨)، وتفسير القرآن العظيم: (٢٥٤/٢)

الثالث: أن الورود المذكور هو الإشراف عليها والقرب منها.

الرابع: أن حظ المؤمنين من ذلك الورود هو حر الحمى في دار الدنيا.^(١) أهـ. وقد رجح شارح الطحاوية أن الورود في الآية هو المرور على الصراط ، فقال: "اختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط ، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ [مريم: ٧٢]، وفي الصحيح^(٢) أنه ﷺ قال: "والذي نفسي بيده لا يلج النار أحد بايع تحت الشجرة" ، قالت حفصة فقلت يارسول الله أليس الله يقول: ﴿وَلَيْنَ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقال ألم تسمعيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ أشار ﷺ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها ، وأن النجاة من الشر لا يستلزم حصوله ، بل يستلزم انعقاد سببه.^(٣) أهـ.

• الموضوع الرابع عشر: قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧] القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَ﴾: فقرأ عبد الله بن مسعود ﷺ بتخفيف الدال: (وَصَدَّقَ)، و(المرسلون) بالواو، وقرأ جمهور القراء بتشديد الدال: (وَصَدَّقَ)، و(المرسلين) بالياء^(٤).

قراءة تشديد الدال من التصديق، والمعنى: صدَّقَ محمد ﷺ من تقدمه من المرسلين فيما أتوا به من ربهم، فأتى بما أتى به المرسلون قبله من الدعوة إلى توحيد الله تعالى، وعبادته وحده لا شريك له، فلم يخالفهم ولا أتى بما لم تأت به الرسل قبله، فهو وهم على قول واحد في دعوى الأمم إلى التوحيد والنهي عن الشرك.

(١) أضواء البيان: (٤٧٨/٣)، وانظر: البحر المحيط: (٢٠٩/٦)، التذكرة للقرطبي ٤٠٤-٤٠٨.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٤٩٦).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٠٦ - ٦٠٧، وانظر أيضا: لوامع الأنوار: (١٩٣/٢)، والقيامة الكبرى للأشقر: ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٤) انظر: مختصر الشواذ: ١٢٨، والبحر المحيط: (٣٥٨/٧)، والإتحاف: ٣١١، وقراءة ابن مسعود ﷺ شاذة لمخالفاتها لرسم المصحف.

وقد ذكر ابن القيم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مصدق لمن قبله من الأنبياء فيما جاءوا به من عند الله ؛ ومصدق لهم في البشارة به، وهذا ما تشهد له القراءة الثانية كما سيأتي، يقول ابن القيم: "لولم يظهر محمد بن عبد الله -صلى الله عليه وسلم- لبطلت نبوة سائر الأنبياء، فظهور نبوته تصديق لشهادتهم، وشهادة لهم بالصدق؛ فإرساله من آيات الأنبياء قبله، وقد أشار سبحانه إلى هذا المعنى بعينه في قوله: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧]؛ فإن المرسلين بشروا به، وأخبروا بمجيئه، فمجيئه هو نفس صدق خبرهم، فكان مجيئه تصديقاً لهم؛ إذ هو تأويل ما أخبروا به، ولا تنافي بين هذا وبين القول الآخر: إن تصديقه المرسلين بشهادته بصدقهم وإيمانه بهم، فإنه صدقهم بقوله ومجيئه، فشهد بصدقهم بنفس مجيئه، وشهد بصدقهم بقوله، وهذا مثل قول المسيح: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَبَشِيرًا رَسُولًا يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]¹ وأما تخفيف الدال من الصدق، فبمعنى: وصدق المرسلون في التبشير به؛ وفي أنه يأتي آخرهم. قال ابن عاشور: "وتصديق المرسلين يجمع ما جاء به الرسول محمد ﷺ إجمالاً وتفصيلاً؛ لأن ما جاء به لا يعدو أن يكون تقريراً لما جاءت به الشرائع السالفة، فهو تصديق له، ومصادقة عليه، أو أن يكون نسخاً لما جاءت به بعض الشرائع السالفة، والإنباء بنسخه وانتهاء العمل به تصديق للرسول الذين جاءوا به في حين مجيئهم به، فكل هذا مما شمله معنى التصديق، وأول ذلك هو إثبات الوحداية بالربوبية لله تعالى. فالمعنى: أن ما دعاكم إليه من التوحيد قد دعت إليه الرسل من قبله."²(أ.هـ. قال حافظ الحكمي: "الله تعالى بعث في كل أمة رسولا..جميعهم صادقون، مصدقون..وقد اتفقت دعوتهم من أولهم إلى آخرهم في أصل الدين؛ وهو توحيد الله عز وجل بإلهيته، وربوبيته، وأسمائه وصفاته، ونفي ما يضاد ذلك"³.أ.هـ. ٢

* * *

(١) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى لابن القيم: ص ٥٢٥.

(٢) التحرير والتنوير: (١٠٩/٢٤)، وانظر: تفسير القرآن العظيم: (١١/٧).

(٣) معارج القبول: (٢/٦٧٧)، وانظر: هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى لابن القيم: ص ٥٢٢-٥٢٩.

الخاتمة

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد فإن أهم نتائج هذا البحث تتمثل في الآتي:
- بين القرآن والقراءات تداخل واختلاف، فالقرآن والقراءات المتواترة حقيقتان بمعنى واحد، أما القرآن والقراءات الشاذة حقيقتان متغايرتان.
 - شروط قبول القراءات التي اعتمدها أهل السنة والجماعة كانت أصولها منذ زمن الرسول ﷺ، واكتملت بالتحديد بعد العرضة الأخيرة.
 - لثبوت القراءات المتواترة ثلاثة شروط، هي التواتر، وموافقة خط المصاحف ولو احتمالاً، وموافقة العربية ولو بوجه.
 - لا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء، فقد تتواتر القراءة عند قومٍ دون قومٍ.
 - يجب الإيمان بالقراءات المتواترة والعمل بها، ولا يجوز ردها أو إنكارها، ومن جحد حرفاً منها عالماً بتواتره كفر.
 - ما دلت عليه القراءات المتواترة من معانٍ عقديّة فهي حق، لأن تعدد القراءات كتعدد الآي.
 - القراءات الشاذة يتوقف فيها من حيث ثبوت قرآنيّتها، فلا يحكم بكونها قرآناً، ولا يُكفر منكرها، ولا تجوز الصلاة بها على الراجح من أقوال العلماء.
 - يُستدل بالقراءات الشاذة إن صحّ سندها على الأحكام ومنها الأحكام المتعلقة بالاعتقاد ما لم تخالف القراءة المتواترة.

* * *

المصادر والمراجع

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة / ابن بطة العكبري / تحقيق: رضى معطي / دار الراية - الرياض - ط ٢ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الإبانة عن معاني القراءات / لمكي بن أبي طالب القيسي / تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي / القاهرة / مطبعة نهضة مصر / ب.ت.
- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / لشهاب الدين أحمد البنا / بيروت / دار الكتب العلمية / ط ١ / ١٤٢٩ هـ.
- الإتقان في علوم القرآن / لجلال الدين السيوطي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ط ٣ / ١٣٧٠ هـ.
- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد / صالح الفوزان / دار ابن الجوزي - الدمام / ط ٦ - ١٤٢٢ هـ.
- أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة: ص ١٤٥. لنخبة من العلماء ط ١ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ١٤٢١ هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن / لمحمد الأمين الشنقيطي / القاهرة / مكتبة ابن تيمية / ١٤٠٨ هـ.
- إعجاز القراءات القرآنية / للأستاذ صبري الأشوح / مكتبة وهبة / القاهرة / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- الاعتصام / الشاطبي / ت أحمد عبد الشافي / دار الكتب العلمية - بيروت / ط ١١٢ هـ.
- إعراب القراءات الشواذ / العكبري / ت: محمد السيد / عالم الكتب - بيروت / ط ١ - ١٤١٧ هـ.
- إغاثة الالهفان من مصائد الشيطان / ابن قيم الجوزية / ت محمد الفقي / دار المعرفة - بيروت.
- أثر الإيمان بالقرآن الكريم ومواقف الناس منه دراسة عقدية / أحمد عاكش / رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / ١٤٢٣ هـ - ١٤٢٤ هـ.
- البحر المحيط / لأبي عبد الله محمد بن حيان الأندلسي / الرياض / مطابع النصر الحديثة / ب.ت.
- بزل المجهود في شرح سنن أبي داود / السهارة نفوري / تعليق القاندهلوي / دار الكتب العلمية - بيروت

- البرهان في علوم القرآن /لبدن الدين محمد الزركشي / تحقيق: محمد أبو الفضل /بيروت / دار المعرفة /١٣٩١هـ.
- التحرير والتنوير من التفسير / لمحمد الطاهر بن عاشور / ب.ت.
- التدمرية / ابن تيمية / ت محمد السعوي / مكتبة العبيكان - الرياض / ط ٥ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة / القرطبي / ت: فواز زمزلي / دار الكتاب العربي - بيروت / ط ٥ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير القرآن العظيم / لأبي الفداء إسماعيل بن كثير / القاهرة / مكتبة دار التراث / ب.ت.
- تفسير القرآن الكريم لمحمد العثيمين ٣/ ١٢: دار ابن الجوزي - الدمام - ط ١ - ١٤٢٣هـ
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد / سليمان بن عبد الله / المكتب الإسلامي - بيروت / ط ٧ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن عبد الرحمن بن ناصر السعدي ط ١ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ١٤٢٢هـ
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري / مصر / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ط ٢ / ١٣٨٨هـ
- جامع المسائل / ابن تيمية / تحقيق: محمد شمس / دار عالم الفوائد - مكة المكرمة / ط ١ ١٤٢٢هـ.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول / لابن الأثير / تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط / مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - ط ١.
- الجامع لأحكام القرآن / لأبي عبد الله محمد القرطبي / القاهرة / دار الكتاب العربي / ١٣٨٧هـ.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار / لأبي علي الفارسي / تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني / بيروت / دار المأمون / ط ١ / ١٤١١هـ.
- حجة القراءات / لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة / تحقيق: سعيد الأفغاني / بيروت / مؤسسة الرسالة / ط ٣ / ١٤٠٢هـ.
- دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها / ناصر العقل / دار اشبيلية - الرياض / ط ١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

- الرسل والرسالات / عمر الأشقر / دار النفائس - الأردن / ط ٦ ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م
- شرح ابن القيم لأسماء الله الحسنى / عمر الأشقر / دار النفائس / ط ١٦ ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٨ م
- شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة / سعيد القحطاني / ط ١٦ ١٤٠٩ هـ
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم / أبي القاسم اللالكائي / ت: أحمد الغامدي / دار طيبة - الرياض / ط ٤-١٦ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
- شرح أصول الإيمان / محمد العثيمين / دار القاسم - الرياض / ط ١- ١٤١٩ هـ
- شرح العقيدة الطحاوية / لعلي بن أبي العز الحنفي / تحقيق: عبد الله التركي، وشعيب الأرناؤوط / بيروت / مؤسسة الرسالة / ط ١ / ١٤٠٨ هـ.
- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية / محمد العثيمين / ت: سعد الصميل / دار ابن الجوزي - الدمام / ط ٢ ١٤١٥ هـ
- شرح ثلاثة الأصول / محمد العثيمين / دار الثريا - الرياض / ط ٢ ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- شرح شروط لا إله إلا الله / خالد الغامدي / دار أطلس الخضراء - الرياض / ط ١- ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م.
- شرح الهداية / لأبي العباس أحمد المهدوي / تحقيق: حازم حيدر / الرياض / مكتبة الرشد / ط ١ / ١٤١٦ هـ
- طريق الهجرتين وباب السعادتين / ابن قيم الجوزية / تحقيق: سيد عمران / المكتبة التجارية / مكة المكرمة.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث / اسماعيل الصابوني / ت ناصر الجديد / دار العاصمة - الرياض / ط ٢ - ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- العلو للعلي الغفار / الذهبي / اعتنى به أشرف عبد المقصود / مكتبة أضواء السلف - الرياض / ط ١- ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرايو في عم التفسير / لمحمد بن علي الشوكاني / مصر / مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ط ٢ / ١٣٨٢ هـ
- الفصل في الملل والأهواء والنحل / ابن حزم / تحقيق محمد نصر وعبد الرحمن عميرة / دار الجيل - بيروت / ط.

- عقيدة السلف وأصحاب الحديث / أبو عثمان الصابوني / دار العاصمة - الرياض / ط ٢ - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام / محمد بازمول / دار الهجرة - الرياض / ط ١ - ١٤١٧ هـ
- القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفهم دراسة عقدية / محمد طاهري / دار التوحيد / الرياض / ط ١ / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- القول المفيد على كتاب التوحيد / محمد العثيمين / دار ابن الجوزي - الدمام / ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / لمكي بن أبي طالب القيسي / تحقيق: محي الدين رمضان / دمشق / مطبوعات مجمع اللغة العربية / ١٣٩٤ هـ.
- اللباب في علوم الكتاب / لأبي حفص عمر بن عادل الحنبلي / تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين / بيروت / دار الكتب العلمية / ط ١ / ١٤١٩ هـ.
- لطائف الإشارات في فنون القراءات / لشهاب الدين القسطلاني / تحقيق: عامر عثمان وعبد الصبور شاهين / القاهرة / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية / ١٣٩٢ هـ.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضبة في عقد الفرقة المرضية للسفاريني / المكتب الإسلامي - بيروت / ط ٢ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية / جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد / دار عالم الكتب - الرياض / ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- المحتسب في تبیین وجوده شواذ القراءات والإيضاح عنها / لعثمان بن جني / تحقيق: علي النجدي وآخرين / دار سرزكين / ط ٢ / ١٤٠٦ هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لأبي محمد عبد الحق بن عطية / تحقيق: المجلس العلمي بفاس / المغرب / مطابع فضالة.
- مختصر شرح الروضة للطوفي / مؤسسة الرسالة / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه / مكتبة المتنبی / القاهرة / ب.ت.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (في التوحيد) / حافظ الحكمي / ضبط وتخراج عمر ابو عمر / دار ابن القيم - الدمام / ط ١ / ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

- معاني القراءات / لأبي منصور الأزهري / تحقيق: عيد مصطفى وعوض القوزي / مطابع دار المعارف / ١٩٩٣هـ
- معجم علوم القرآن / إبراهيم الجرمي / دار القلم - دمشق / ط١ - ١٤٢٢هـ
- معجم مقاييس اللغة / لأبي الحسين أحمد بن فارس / تحقيق: عبد السلام هارون / إيران / دار الكتب العلمية / ب.ت.
- مفاتيح الغيب / لفخر الدين الرازي / طهران / دار الكتب العلمية / ط٢ / ب.ت.
- مفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة / ناصر العقل / دار الوطن - الرياض.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين / ابن الجزري / اعتنى به علي العمران / دار عالم الفوائد - مكة المكرمة / ط١ - ١٤١٩هـ
- المنهاج في الحكم على القراءات للدكتور إبراهيم الدوسري / دار الحضارة / الرياض / ١٤٢٤هـ.
- منهج الأشاعرة في العقيدة / سفر الحوالي / الدار السلفية / الكويت / ط١ / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها / لعبد الله بن أبي مريم الشيرازي / تحقيق: عمر الكبيسي / جدة / الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم / ط١ / ١٤١٤هـ
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة / عبد الرحمن الحمود / مكتبة الرشد - الرياض / ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- النشر في القراءات العشر / لمحمد بن محمد بن الجزري / تصحيح: علي الضباع / بيروت / دار الكتب العلمية / ب.ت.
- نواقض الإيمان القولية والعلمية / عبد العزيز العبد اللطيف / دار الوطن - الرياض / ط٢ - ١٤١٥هـ
- هداية الحباري في أجوبة اليهود والنصارى / ابن قيم الجوزية / تحقيق محمد الحاج / دار القلم - دمشق / ط١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- اليوم الآخر - القيامة الكبرى / عمر الأشقر / دار النفائس - الأردن / ط١ / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

* * *